

تقرير لـ «بيتسيلم»:

إسرائيل تفعل ما

تشاء في منطقة «ج»

صفحة (٣)ة

احتدام الصراع في

إسرائيل حول المساواة

في حقوق الصلاة للنساء

في «حائط المبكى»!

صفحة (٦)ة

المنتزه الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٣/٦/١١ م الموافق ٢ شعبان ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٩ السنة الحادية عشرة

مادار



الالكتروني خلال نهاية الاسبوع الماضي إن نتنياهو يواصل الدعوة إلى محادثات مع الفلسطينيين «فقط لأنه يعلم بأن إسرائيل لن تصل إلى اتفاق معهم». ولفت دانون إلى أن الحكومة الإسرائيلية «لم تجر أبدا بحثا أو تصويتا ولم تتخذ قرارا بشأن حل الدولتين. وإذا طرح الموضوع للتصويت في الحكومة فسترى أن معظم وزراء الليكود، سوية مع (حزب) البيت اليهودي، سيعارضون ذلك». وأضاف «نحن لا نحارب ضد إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، لكن إذا حدث تحرك باتجاه الدفع نحو حل الدولتين، فإنك سترى قوى داخل الحزب والحكومة تكبح ذلك». وكشفت تصريحات دانون عن وجود توتر بينه وبين وزير الدفاع، موشيه يعلون، الذي أعلن أنه يترى أن نائبه، ونقلت صحيفة «يديעות أحرونوت»، أمس، عن يعلون قوله، خلال محادثة مغلقة مع شخصية إسرائيلية رفيعة المستوى «لقد رفعت مسؤوليتي عنه، ولا تلومني». ورغم أن يعلون صرح مرارا أنه يستبعد التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين خلال السنوات المقبلة إلا أنه تحفظ من تصريحات دانون فيما يتعلق بتحريك عملية سياسية وتفاوضية.

وقالت «يديעות أحرونوت» إن يعلون لم يكن متحمسا من تعيين دانون نائبا له في وزارة الدفاع، وأنه قلص صلاحيات دانون ولقاءاته مع قيادة الجيش الإسرائيلي قدر الإمكان، كما أن قيادة الجيش لم تستوعب تعيين دانون في منصب نائب وزير الدفاع. لكن مصادر في مكتب دانون قالت للصحيفة إن العلاقة بين وزير الدفاع ونائبه «ممتارة».

ونفت مصادر في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية تصريحات دانون، وقالت لـ «تايمز أو إزرائيل» إن أقواله «لا تعكس موقف نتنياهو وحكومة إسرائيل، ورئيس الحكومة معني باستئناف المفاوضات من دون شروط مسبقة».

وعقب عضو الكنيست عمرام متسنان من حزب «الحركة»، الذي تتزعمه ليفني، بالقول إن حزبه انضم إلى الحكومة من أجل دفع المفاوضات

تقارير إعلامية:

ارتفاع مستوى الشك بين شركاء الائتلاف الحكومي يجعل أداء حكومة نتنياهو مشوشا!

وبرأيها فإن المفارقة في كل هذه المسألة تكمن في أن أي شريك في

الائتلاف لا يرغب حقا في تفكيك الحكومة. لا ليبد، ولا نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي»). وبالتأكيد ليست ليفني. فلا مصلحة لأي منهم في هذه المرحلة بالذهاب إلى الانتخابات. ولبيد وبينيت لا يزالان بعيدين عن إثبات نفسيهما، ولليفني أسباب الحفاظ على ما أنجزته. لذلك، فإن كل ما ينبغي لرئيس الحكومة فعله هو الطرق على الطاوله وإبلاغ شركائه بأن هذا لا يمكن أن يستمر. وبدلا من ذلك فإن ما رأيناه في الاسبوعين الأخيرين في الليل، ومن خلف ستارة التصويت، وفي المحاولات في اللجان، بثبت أن هذا ليس ائتلافاً يعمل، بل إنه ائتلاف مشوش.

وأضافت كدمون: من الواضح أن اليمين يواجه مشكلة. ففي الكنيست السابق كان لمعسكر اليمين ٦٥ مقعدا فضلا عن مقاعد عدة لرجال كاديما ممن وقفوا على الجدار. وفي الكنيست الحالي نال اليمين ٦١ عضو كنيست، انقسموا بين ائتلاف ومعارضة. والليكود يعانئ من مشكلة بنوية حيث لا يملك إلا ٢٠ عضو كنيست فقط، قسم منهم خائب الأمل. والفجوة في عمليات التصويت بين المعارضة والائتلاف تبلغ أحيانا ٦٠ ٥ أصوات فقط. وإذا أضفنا ثلاثة متمردين في الليكود، ممن يصوتون وفق ضمائرهم، وهم رؤوفين زربلغين وموشيه فايلغين وهايييم كاتس، فإن هذا العدد إشكالي يستصدر قولاً جازماً بهذا القدر، والمنطقي أكثر أنه إذا ما هدد بالانسحاب

أن يجد نفسه خارجاً وحده، فيما يواصل باقي أعضاء حزبه الجلوس بشكل مؤكد على كراسيهم. في الوقت نفسه، فمعلما أن ليبد معني باستمرار الشراكة مع بينيت للنجاح من وضع يدخل فيه الحريديم على حسابه، فإن بينيت بحاجة للتحالف مع ليبد. ويخشى زعيم «البيت اليهودي» أيضاً من وضع كهذا أو سواه يدفع نتنياهو إلى التخلص منه، على خلفية أسباب كثيرة أهمها أزمة الثقة القديمة بين الشخصين.

«المشهد الاسرائيلي»: وجهت وزير العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، انتقادات إلى حكومتها، على خلفية عدم تقدم العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، وطالبت رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، باتخاذ قرارات واضحة في هذا الخصوص.

وجاءت انتقادات ليفني في أعقاب تصريحات نائب وزير الدفاع، داني دانون، بأن حزب الليكود والحكومة يعارضان قيام دولة فلسطينية. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ليفني قولها، أمس الاثنين، إنه «يتعين على رئيس الحكومة أن يقرر ما إذا سيتم إفساح المجال أمام الدائونيزم (نسبة إلى دانون) للسيطرة على الخطاب العام، أو إفساح المجال أمام القوى التي تدرك أن التسوية السياسية تخدم مصلحة دولة إسرائيل». وانتقدت ليفني حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبيل) ورئيسه يائير لبيد، وقالت «إنني أتوقع من يش عتيد أن يكون فعالا أكثر في هذا المجال»، علما أن ليبد أطلق تصريحات مؤخرا تبين منها أن موقفه قريب من المواقف التي يعبر عنها نتنياهو، ومن مواقف حليفه نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف.

وأضافت ليفني إن «المطلوب هو أن يفهم الجمهور أن الائتلاف مؤلف من آراء مختلفة، وأنه لا يوجد رأي واحد يسيطر عليه، هو ذلك الذي يحاول إجباط العملية السياسية».

وقال دانون لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أول من أمس الأحد، إنه «توجد تيارات داخل الحكومة تقول إنه إذا كانت هناك خطوات لإقامة دولة فلسطينية فإنها ستعارضها، وعلى ما يبدو أنه ليس لطيفا سماع الحقيقة، لكني اعتقد أنه إذا ما قامت دولة فلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) فإن هذا سيء لإسرائيل، ويزاين أن حركة الليكود لا تؤيد فكرة الدولة الفلسطينية».

وكان انسون قد قال في مقابلة أجراها معه موقع «تايمز أوف إزرائيل»

بموازاة الإعراب عن القلق جراء اقتراب الحرب من هضبة الجولان

الكشف عن إجراء تنسيق غير مباشر بين إسرائيل والجيش السوري بشأن نشاط هذا الجيش ضد المتمردين!

قالت تقارير إعلامية إسرائيلية إن قلقا يسود في أروقة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية جراء اقتراب الحرب الدائرة في سورية من خط وقف إطلاق النار وفصل القوات في هضبة الجولان، والذي تعتبره إسرائيل حدودها مع سورية.

ونكرت صحيفة «يديעות أحرونوت»، أمس الاثنين، في نبأ لمحللها العسكري أليكس فيشمان، أن المتمردين في سورية توغلوا خلال الاسبوع الماضي إلى مناطق تقع تحت سيطرة إسرائيل في جنوب الجولان، وأن هذا الأمر، الذي لم يحدث منذ أعوام طويلة، يدل على تغيير مقلق في نمط نشاط المتمردين ضد أهداف إسرائيلية في هضبة الجولان. وأضافت الصحيفة أنه منذ بداية الشهر الحالي تم تسجيل حالتين على الأقل، توغل فيهما المتمردون إلى الجولان المحتل، وهي مناطق واقعة عند خط وقف إطلاق النار. وتبين أنه في إحدى الحالتين توغل ثلاثة عناصر مسلحة من المتمردين، وفي الحالة الثانية توغل عنصر مسلح واحد، إلى هذه المناطق. ومكث هؤلاء العناصر مدة قصيرة في هذه المناطق ثم عادوا إلى داخل الأراضي السورية.

واعتبرت الصحيفة أن توغل هذه العناصر إلى الجولان المحتل يدل على «جراحة».

وكان ضابط كبير في قيادة الجبهة الشمالية للجيش الإسرائيلي قد قال في أعقاب خطف جنود تابعين لقوات الأمم المتحدة - «أوندوف» - على أيدي مقاتلين من «جبهة النصره» الإسلامية المتطرفة، إن أحد المخاوف في إسرائيل هو أن تحاول مجموعات بين المتمردين الدخول إلى مواقع للجيش الإسرائيلي وشن هجوم ضد جنود إسرائيليين أو خطفهم.

من جهة أخرى دارت معارك بين قوات الجيش السوري والمتمردين عند معبر القنيطرة الحدودي في الجولان، يوم الخميس الماضي. وتمكن المتمردون من احتلال المعبر لبعض ساعات، لكن قوات الجيش السوري عادت وسيطرت على المعبر.

وقالت تقارير إسرائيلية إن الجيش السوري أبلغ إسرائيل، بواسطة الأمم المتحدة، أنه يعتزم إدخال قوات إلى معبر القنيطرة من أجل دحر المتمردين. ووفقا لـ «يديעות أحرونوت»، فإن إسرائيل لم تعترض، لكنها فوجئت لاحقا بدخول خمس دبابات سورية. وادعت إسرائيل أن دخول الدبابات السورية كان مخالفا لاتفاقيات وقف إطلاق النار بين الجانبين. وحذرت إسرائيل سورية، بواسطة الأمم المتحدة أيضا، من أنه في حال سقوط قذائف تطلقها الدبابات في منطقة الجولان المحتلة فإن الجيش الإسرائيلي سيطلق النار باتجاه الدبابات. وبعد ذلك أوضحت سورية أن الدبابات ستبقى في المكان لعدة ساعات ثم ستنتسحب من منطقة معبر القنيطرة، وهو ما حصل، حسبما أكدت الصحيفة الإسرائيلية.

لكن على ما يبدو فإن التوتر في هذه المنطقة أكبر من ذلك. فقد قال رئيس شعبة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، هارفو لادسو، خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي، في نهاية الاسبوع الماضي، إن إسرائيل هددت بمهاجمة قوات الجيش السوري خلال المعارك في القنيطرة. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن ضابط إسرائيلي كبير قوله «تقلنا رسالة بواسطة أوندوف وطلبلنا أن يسحب السوريون الدبابات من المنطقة المنزوعة السلاح. وأوضحنا أنه في حال عملت الدبابات ضدنا فإننا سنهاجمها».

وأبلغ لادسو سفير إسرائيل وسورية، مساء يوم الجمعة الماضي، بأن هناك أربع دبابات وثلاث ناقلات جند مدرعة تابعة للجيش السوري متواجدة في المنطقة المنزوعة السلاح في الجولان.

وعلى خلفية هذا التوتر وتخوف إسرائيل في أعقاب أنباء تردت حول سحب دول لقواتها المشاركة في «أوندوف»، تحدث رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. ودامت هذه المحادثة الهاتفية وقتا قصيرا، واقترح بوتين خلالها إرسال جنود روس لدعم قوات «أوندوف».

وقال نتنياهو، خلال اجتماع اللجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أمس الاثنين، إن «المبدأ الذي يوجه إسرائيل هو أن كل من يهدد بشن هجمات أو يشن هجمات ضدها، ستتم مهاجمته». وأضاف «إننا نشاهد شرق أوسط جديدا، وهو هائج وعاصف وقابل جدا للاشتعال، وهذا ينطبق بشكل خاص على الحدود الشمالية (لإسرائيل) مع سورية. ونحن نعمل

أمام هذه التطورات بصورة مسؤولة ورجاحة عقل وحزم».

وكان نتنياهو قد أشار، في تصريحات أدلى بها في مستهل الاجتماع الذي عقدهته الحكومة الإسرائيلية أول أمس الأحد، إلى أن الأوضاع في سورية أخذت في التعقيد يوما بعد يوم، وكشف أنه تحدث في هذا الشأن مع الرئيس الروسي بوتين في نهاية الاسبوع الفائت.

وأكد أيضا أن تعقيد الأوضاع في سورية تسبب في نهاية الاسبوع الفائت باندلاع معركة طاحنة بالقرب من منطقة الحدود مع إسرائيل في هضبة الجولان. لكنه في الوقت نفسه شدد على أن إسرائيل لا تنوي أن تتدخل في الحرب الأهلية الدائرة في هذا البلد ما دامت النيران غير موجهة نحو الأراضي الإسرائيلية.

وتطرق رئيس الحكومة إلى آخر التطورات المتعلقة بقوات حفظ السلام الدولية في الجولان (أوندوف). في ضوء قرار النمسا سحب جنودها العاملين في إطار هذه القوات في إثر تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الحدود بين إسرائيل وسورية، فقال إن تفكك قوات الأمم المتحدة في الجولان من شأنه أن يسلط الضوء على حقيقة أن إسرائيل لا تستطيع أن ترهن أمنها بوجود قوات دولية.

وأضاف: «يمكن لقوات دولية أن تكون جزءا من اتفاقيات لكنها لا تستطيع أن تشكل الدعم الأساسي لأن إسرائيل».

وأشار إلى أنه سيتحدث في هذا الشأن مع وزير الخارجية الأميركية جون كيري خلال زيارته المقبلة لإسرائيل، فضلا عن محاولة تحقيق انفراج فيما يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى تسوية.

وأكد أن هذه التسوية يجب أن تكون مبنية على أساس إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بإسرائيل كدولة يهودية، وعلى أساس اتخاذ تدابير أمنية راسخة تعتمد على الجيش الإسرائيلي. كما أكد أنه في يكون بالإمكان التعامل مع هذه التحديات ومع تحديات أخرى ماثلة أمام إسرائيل يجب على الحكومة أن تعمل فحريق واحد.

الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مادار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الجيش الإسرائيلي يدرس إلغاء تدريبات فرق الاحتياط حتى نهاية العام

تحليلات صحافية: التقليلات في ميزانية وزارة الدفاع ستلحق ضرراً كبيراً بقدرة إسرائيل الدفاعية!



إسرائيل: تفاعلات واسعة بسبب المش بميزانية «البقرة الأمنية المقدسة».

الاحتياط. ومعروف أنه في إثر انتهاء حرب لبنان الثانية أقيمت لجنة خاصة هي «لجنة بروديت» كلفت مهمة درس موضوع ميزانية وزارة الدفاع، وأصدرت توصيات شددت فيها على وجوب عدم إجراء أي تقليص في الميزانيات المخصصة للتدريبات، لكن يبدو أن المسؤولين السياسيين والأمنيين في إسرائيل لا يستخلصون الدروس المطلوبة من الماضي.

«بعد تقليص ميزانية الدفاع علينا أن نصلي كي لا تنتشب حرب»!

أما المحلل السياسي دان مرغليت فأكف في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيوم»، أنه بعد التقليلات في ميزانية الدفاع علينا أن نصلي كي لا تنتشب حرب.

وكتب يقول: عندما تم تعيين إيهود باراك رئيساً لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي (١٩٩١-١٩٩٥)، التقيت به في حديث غير معد للنشر، وقد قال لي يومها أنه لا يتوقع نشوب حرب خلال فترة توليه منصبه، ولذلك فإنه ينوي تخفيض مستوى جهوزية الجيش الإسرائيلي لخوض مواجهة شاملة، وسيسأل الجيش بسلاح دقيق يتلاءم مع ساحة القتال المستقبلية. وعندما سألته: وماذا سيحدث إذا ما نشبت الحرب بعكس توقعاتك، أجابني باراك: حينها سيكون النصر اصعب ومؤلماً أكثر.

وتابع مرغليت: هناك عدد من رؤساء هيئة أركان الجيش اضطروا إلى التقليل بتقليص ميزانيتهم، وبينهم موشيه يعلون. وعندما اتضح أن حرب لبنان الثانية كانت فشلاً يلمس حد الهزيمة، حاولت الحكومة، ومن دون حق، تحميل يعلون المسؤولية، مع أنه كان يومها خارج السلك العسكري. وفي الواقع، فقد ترك يعلون وراءه تلك الجيش يمكن التوصل إليه بالميزانية التي كانت متوفرة له. ولم يدرك إيهود أولمرت وعمير بيرتس في العام ٢٠٠٦ أن الجيش الإسرائيلي بوضعه آنذاك (بعد التقليلات التي جرت) غير قادر على أن تقوم قواته المدرعة بعبور وادي السلوقي (إشارة إلى المواجهة التي دارت خلال تلك الحرب بين مقاتلي حزب الله والمدرعات الإسرائيلية، والتي أسفرت يومها عن تدمير عدد من المدرعات، ومقتل نحو ١٢ جندياً إسرائيلياً).

ومن المفيد أن نتذكر هذا كله اليوم، فقد قررت الحكومة تخفيض مستوى أمن مواطنيها، ومن حقها أن تفعل ذلك، لكن علينا ألا نترد الزماد في العيون، إذ كيف يمكن ألا يتضرر الأمن القومي بعد هذا الإلغاء الشامل للنشاط العملي والتدريبات قوات الاحتياط؟ فإما أن هذه التدريبات كانت غير ضرورية (وليس هذا هو الوضع)، وإما أن الجيش من دون هذه التدريبات سيخسر من ثقته الذاتية ولن يتمكن من القيام بالمهمة التي ستطلب منه عندما يحين الوقت. وأكد هذا المحلل أن من حق الجمهور أن يعرف الحقيقة، ففي هذه المرحلة التي يغلي فيها الشرق الأوسط، ويوشك المشروع النووي الإيراني أن يتحول إلى واقع ملموس، تلجح إسرائيل إلى ניתها تخفيض درجة جهوزيتها العسكرية، والذي بصداقة تهديده بالتدخل في سورية وبمهاجمة إيران.

وختم قائلاً: يبقي أن نصلي بالأ تعق الحرب في الفترة التي سيجري خلالها تقليص النشاط العملي للاحتياط وتخفيض التدريبات، وألا نضطر إلى تشكيل لجان جديدة على غرار لجنة فينوغرا.

وما إلى ذلك- أكثر مما يمتلك كل جيش من جيوش هذه الدول الأوروبية العظمى، فضلاً عن كونها وسائل قتالية ذات نوعية متطورة للغاية. ولا شك في أن سبب ذلك يعود أساساً إلى كون إسرائيل تواجه منذ قيامها وحتى الآن وضعا جيو- استراتيجياً مغايراً كلياً للأوضاع الجيو- استراتيجية التي تواجهها الدول الأوروبية. وتقف في صلب هذا الوضع التهديدات التي تحيط بالدولة، والتي تتغير من فترة إلى أخرى، وأخرها تهديد الصواريخ المتعددة التي يمكن أن تمس جبهتها الداخلية المدنية.

وأضاف: ومع ذلك، فإن السؤال الذي يجب أن يطرح هو: هل زال حجم الجيش الإسرائيلي ونوعيته ملائمين لتوفير الرد المطلوب على التهديدات المترتبة بالدولة؟ إن ما يمكن قوله، في معرض الإجابة عن هذا السؤال، هو أن هذه التهديدات لا تسمح بعد بتقليص عدد أفراد الجيش الإسرائيلي، وذلك لسبب بسيط للغاية هو أنه ما زال جيشاً أصغر من الجيش المصري، أو حتى من الجيش السوري. وفي حال نشوب حرب تقليدية جديدة مثل حرب يوم الغفران، فإن الجيش الإسرائيلي سيجد نفسه في مواجهة جيشين كل منهما أكبر منه بخمسة أضعاف.

وختم: ثمة أمر آخر لا بد من الانتباه إليه، وهو أن ميزانية المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك المساعدات العسكرية الأميركية، ما زالت أقل بـ ٤-٥ أضعاف من ميزانية المؤسسة الأمنية في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وذلك على الرغم من أن حجم الجيش الإسرائيلي أكبر من حجم جيش كل دولة من هذه الدول، وذو قدرات نوعية أفضل. وبالتالي فإن قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير القاضي بتقليص مبلغ ٣ مليارات شيكل من هذه الميزانية ينطوي على خطر كبير، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة.

أما المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» اليكس فيشمان فأكف أنه لا يجوز على الإطلاق المس بميزانية التدريبات في الجيش الإسرائيلي.

وما كتب: اعتقد أن الإقدام على خفض عدد أفراد الجيش الإسرائيلي، ووقف جميع التدريبات العمالية التي تقوم بها فرق الاحتياط خلال العام الحالي، وذلك في ضوء تقليص ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية بثلاثة مليارات شيكل، هو خطوة خطأ. وتدل التجارب السابقة التي مرتت إسرائيل بها على أنه في كل مرة جرى خلالها خفض التدريبات التي تقوم بها الجيش النظامي، وعدم تاهيل فرق تشكيلات الاحتياط كما يجب، فإن هذا الأمر تسبب بدفع ثمن باهظ للغاية من الدم والمال.

وتابع: لا شك في أن وزير الدفاع الحالي موشيه يعلون الذي شغل في السابق منصب رئيس هيئة الأركان العامة، ورئيس هيئة الأركان العامة غانتس، يدركان أن حتى لو تم وقف التدريبات المذكورة لعام واحد فقط، فإن الأضرار التي ستتترتب على ذلك ستكون فادحة جداً. فضلاً عن هذا، فإنه بات من الواضح أن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل لن تنتهي في العام ٢٠١٤، ولا في العام ٢٠١٥، ولذا، فإن من المتوقع أن تستمر الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الجيش هذا العام في غضون الأعوام المقبلة أيضاً.

بوقف التدريبات العمالية لفرق الاحتياط سيهدد الجيش الإسرائيلي إلى الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع حرب لبنان الثانية في تموز ٢٠٠٦، والذي اتسم بانعدام التدريبات العمالية المطلوبة لكل من الجيش النظامي وتشكيلات

لهيئة أركان المنطقة العسكرية الجنوبية، في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيوم»، أن التقليلات في ميزانية وزارة الدفاع ستلحق ضرراً كبيراً بقدرة إسرائيل على الدفاع عن مواطنيها.

وأضاف: ستدفع إسرائيل ثمناً غالياً على مذبح التسويات والصفاقات والمناصب السياسية، إذ بدلاً من أن تعمل على تحديد سلم أولوياتها على المدى البعيد، فإنها تقوم بتقليص ميزانيتها الأمر الذي من شأنه أن يلحق الضرر مستقبلاً بقرات الاحتياط فحسب، بل أيضاً قد يؤدي إلى اجتثاث القطاع الوحيد الذي نعتمد عليه كلنا، وهو الجهاز الأمني. إن المس بتدريبات قوات الاحتياط، وتقليص مدة خدمة العناصر العسكرية، وتسريح النظاميين، والمس بالتزود بالسلاح وتطويره، سيؤدي إلى خسائر بشرية، ولا أريد التفكير في السيناريوهات الأكثر سوءاً مثل عدم القدرة على حماية مواطني دولة إسرائيل.

وتابع: على مواطني إسرائيل أن يتعلموا من الأخطاء، فقد أثبتت حرب لبنان الثانية، وقبلها حرب يوم الغفران (حرب تشرين) أكتوبر ١٩٧٣، أن هناك ثمناً باهظاً للفطرسية، وللثقة بالنفس، وللمس بقدرات المقاتل. إن السياسيين لدينا يتردون في رؤية أن الشرق الأوسط يشعل، فهل يعتبر رغبتهم في أن يعاد انتحابهم وحاجتهم إلى توزيع الميزانية على القطاعات، أكثر أهمية بالنسبة إليهم من سكان الدولة وسلامة المقاتلين؟ وفي الواقع، فإن استمرار الحرب الأهلية في سورية، قد يؤدي إلى نشوء دولة جهادية ودولة القاعدة في هضبة الجولان، أما سيناء فهي تستخدم منذ عامين مخزناً للسلاح، وحقلاً للتدريبات وإرسال المخربين (يبدو أن للزعيم المصري محمد مرسي جدولاً للأولويات خاصاً به لا يتضمن الدفاع عن حدود دولة إسرائيل). أما في لبنان وقطاع غزة، وعلى الرغم من جهود الأذرع الأمنية، فإن حزب الله وحماس، يواصلان بناء قوتيهما. وفي الضفة الغربية يوجد زعيم فلسطيني لا يتمتع بالزعامة، ولا يريد فعلاً التوصل إلى تسوية، ناهيك عن محمود أحمدى نجاد في إيران، ورجب طيب أردوغان في تركيا.

وإزاء هذا كله- أضاف فوجل- يتعين علينا أن نسال الثمن الذي نحن على استعداد لدفعه كي ندرك كل أم أن بعا الجندي في ساحة المعركة الذي يدرك أن هدفه هو الدفاع عن مواطني دولة إسرائيل أينما كانوا. كنيتس سابق (كاديجا) ولواء في الاحتياط، في مقال نشره في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن تقليص الميزانية الأمنية الإسرائيلية يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وكتب يقول: من المعروف أن الجيش الإسرائيلي يضم أعداداً من الجنود النظمى الأعداد التي يضمها كل جيش من جيوش الدول العظمى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا، كما أنه يمتلك وسائل قتالية- أي دبابات وطائرات ومدافع

أقلت تقارير صحافية إسرائيلية، الأسبوع الفائت، إن الجيش الإسرائيلي يستعد لإلغاء الجزء الأكبر من تدريبات وحدات الاحتياط وجميع النشاطات العمالية التي كان مخططاً لها في قوات الاحتياط حتى نهاية العام ٢٠١٣ الجاري، وذلك تلبية للحاجة إلى تقليص ميزانية الدفاع هذا العام للعام المقبل، وقد أكد ذلك رئيس هيئة الأركان العامة للجيش بيني غانتس.

وقد جرى الاتفاق في النقاشات التي جرت مطلع الشهر الفائت وقبل إقرار ميزانية الدولة العامة على تقليص مليار شيكل ونصف المليار شيكل هذا العام من ميزانية الدفاع، وثلاثة مليارات شيكل أخرى في العام ٢٠١٤. وبعد ذلك، جرى الاتفاق على زيادة تدريجية في ميزانية الدفاع خلال الأعوام الاربعة التالية. ونظراً إلى أن القرارات المتعلقة بالميزانية قد تأجلت إلى ما بعد انتخابات الكنيست التي جرت في كانون الثاني هذا العام، كما تأخرت إلى ما بعد تشكيل الحكومة الحالية، أصبح من الضروري اليوم إجراء تقليص حاد نسبياً وخلال وقت قصير.

وبناء على ذلك، فإن البنود الأسهل للتقليل هي تلك المتعلقة بدعوة جنود الاحتياط للخدمة، حيث أن تكلفة خدمتهم تفوق بصورة كبيرة خدمة الوحدات النظامية بسبب المبالغ التي تدفع لهم لقاء أداء الخدمة في الاحتياط، مما سيمنع الجيش من توفير نحو مليار شيكل. بناء على ذلك بدأ يتطور القرار بإلغاء استثناء أكثر من مئة كتيبة احتياطية لإجراء التدريبات خلال النصف الثاني من هذا العام، وكذلك إلغاء مشاركة الاحتياطيين في نشاطات الأمن الجاري في المناطق المحتلة وعلى الحدود، على أن تحل محلهم كتائب من الجيش النظامي.

وفي تقدير وزارة الدفاع فإن التقليل المطلوب سيفرض التطرق فوراً إلى خطط تسليح الجيش الإسرائيلي، وعلى الأرجح ستكون هناك حاجة إلى إبطاء وتيرة شراء بطاريات «القبعة الحديدية» (يملك الجيش الإسرائيلي اليوم خمس بطاريات موضوعة قيد الاستخدام، وكان قد تقرر التزود بخمس بطاريات جديدة خلال عامين، لكن ثمة شك في أن الميزانية الجديدة ستسمح بذلك)، وثمة مشكلة أخرى مطروحة للنقاش هي ما إذا كان المطلوب التنازل عن الطبقة الوسطى من المنظومة الدفاعية المتعددة الطبقات المضادة للصواريخ والقذائف، والمعروفة باسم «العصا السحرية» (المضادة للصواريخ المتوسطة المدى)، وذلك من أجل توظيف الأموال في تحسين منظومة صواريخ «حيتس» (المضادة للصواريخ البعيدة المدى)، ومنظومة «القبعة الحديدية» التي تشكل الطبقة الأدنى (المضادة للصواريخ القصيرة المدى).

وذكر الناطق الرسمي للجيش الإسرائيلي أنه «في ميزانية الدولة التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية تقرر تقليص ميزانية الدفاع. ويقوم الجيش الإسرائيلي بدراسة البدائل المختلفة من أجل القيام بالمهام الأمنية والدفاعية وفي الوقت عينه التقيد بخطة الميزانية». وأوضحت مصادر عسكرية أنه ليس في نية الجيش إجراء نقاش علني لهذه الموضوعات، قبل دراسة وزير الدفاع موشيه يعلون خطة التقليل.

وأدى قرار تقليص ميزانية الدفاع وخطط الجيش إلى ردود فعل معارضة كبيرة لدى الكثير من العسكريين السابقين ومحلي الشؤون الأمنية.

وأكد تسفيكا فوجل، وهو عميد في الاحتياط وكان رئيساً

في خطوة وصفت

بأنها تنم عن «كرم استثنائي»

الولايات المتحدة ستمنح

إسرائيل ٤٨٨ مليون دولار

إضافية لشراء وتطوير

المنظومات المضادة للصواريخ

ذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، في نيا لمحلها العسكري عاموس هرثيل، أن الولايات المتحدة تنوي زيادة مساعدتها العسكرية الخاصة لإسرائيل من أجل تطوير وشراء منظومات جديدة لاعتراض الصواريخ والقذائف، وذلك على الرغم من التقليلات القاسية في ميزانية الدفاع الأميركي.

وقالت الصحيفة إن هذا هو ما برز في صيغة القانون الذي أقرته لجنة مجلس النواب في واشنطن الأسبوع الماضي.

فقد وافقت اللجنة المختصة لشؤون السلاح في مجلس النواب الأميركي على اقتراح القانون الذي قدمه رئيس اللجنة، هوراد ماكين، والقاضي بتخصيص الولايات المتحدة مبلغاً إضافياً قدره ٣٦٨ مليون دولار في العام ٢٠١٤ من أجل تطوير منظومتين لاعتراض الصواريخ وتزويد إسرائيل بهما. والمقصود هنا منظومة صواريخ «حيتس ٣»، لاعتراض الصواريخ البعيدة المدى، ومنظومة «العصا السحرية»، لاعتراض الصواريخ المتوسطة المدى. كما جاء في اقتراح القرار تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٢٠ مليون دولار في العام ٢٠١٤ من أجل تمويل شراء بطاريات جديدة من منظومة «القبعة الحديدية»، ومن المفترض أن يحصل هذا القانون على موافقة لجنة المالية في مجلس النواب قبل إحالته على مجلس الشيوخ لإقراره.

ومن المتوقع أن تصاف هذه المبالغ إلى المساعدة العسكرية السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل، والبالغة ٣,١ مليار دولار.

وكان وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل قد تعهد خلال زيارته لإسرائيل قبل شهرين، بأنه على الرغم من التقليلات الكبيرة في الميزانية العسكرية الأميركية، فإن المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل لن يتم المس بها، وخصوصاً المساعدة المخصصة للمنظومات الاعتراضية للصواريخ.

وبذلك، تكشف إدارة الرئيس باراك أوباما، بحسب المحلل العسكري للصحيفة، عن كرم استثنائي في المساعدة العسكرية لإسرائيل على الرغم من الخلاف مع حكومة بنيامين نتنياهو بشأن العملية السياسية مع الفلسطينيين، وطريقة معالجة الخطر النووي الإيراني.

وأشار المحلل إلى أنه خلال الأعوام الأخيرة أعلنت الولايات المتحدة تخصيص أكثر من مليار دولار، غير

المساعدة العسكرية السنوية، من أجل تمويل تطوير وشراء منظومات اعتراضية للصواريخ. ويرى المسؤولون في هيئة الأركان العامة الإسرائيلية في القرار الأخير دليلاً إضافياً على قوة العلاقة بين الدولتين.

وحتى الآن، فقد تزود جهاز الدفاع الجوي الإسرائيلي بخمس بطاريات من القبعة الحديدية، واستناداً إلى النظم، فإنه من المتوقع أن تحصل إسرائيل على خمس

بطاريات صواريخ جديدة حتى نهاية العام المقبل. وكان رئيس قسم المنظومات المضادة للصواريخ طويلة المدى في وزارة الدفاع الإسرائيلية، العقيد أفيرام حسون، قد أشار إلى أن إسرائيل قامت في الأونة الأخيرة بتسريع وتيرة تطوير منظومة «حيتس ٣»، وذلك في ضوء ازدياد مخاوفها من مخاطر نووية إقليمية.

وجاءت إشارة حسون هذه في سياق محاضرة ألقاها في يوم دراسي خاص عقده «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب الأسبوع الفائت، وجرى تخصيصه لموضوع الاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة التهديدات الجوية المائلة أمامها، وقد أكف أيضاً أن ما تسعى وزارة الدفاع الإسرائيلية له في المرحلة الراهنة هو أن تكون في حيازة إسرائيل منظومات دفاعية توفر ردوداً على أي تهديدات، سواء أكانت تهديدات حالية أم مستقبلية.

ومعروف أن منظومة «حيتس ٣» معدة لاعتراض صواريخ طويلة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، وخصوصاً من طراز الصواريخ التي يتم إنتاجها في إيران، وفي إمكان هذه المنظومة أن تعترض مثل هذه الصواريخ وهي في الفضاء الخارجي. وقبل ٧ أشهر جرت أول تجربة على هذه المنظومة، وقد أعلنت إسرائيل أنها تكلت بالنجاح.

على صعيد آخر، قال بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي أن رئيس الحكومة نتنياهو هتاً سوزان رايس، سفيرة الولايات المتحدة الحالية لدى الأمم المتحدة، على اختيارها لمثل منصب مستشارة الأمن القومي للرئيس الأميركي، وشكر مستشار الأمن القومي الحالي توم دونيلون الذي أنهى مهمات منصبه.

وأضاف البيان أن رئيس الحكومة أكد في هذه المناسبة أن إسرائيل والولايات المتحدة هما حليفان استراتيجيين، وأنه متأكد من أن التعاون الأمني بين البلدين الذي أصبح وثيقاً أكثر خلال الأعوام الأخيرة سيستمر.

وأشار البيان إلى أن رئيس «هيئة الأمن القومي» في ديوان رئيس الحكومة اللواء احتياط يعقوب عميدروز، الذي يشغل منصب مستشار الأمن القومي لدى نتنياهو، تحدث هاتيفاً مع نظيره الأميركي دونيلون وشكره على كل ما فعله من أجل توطيد التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتعميق علاقات التعاون بين رئيس الحكومة والرئيس الأميركي باراك أوباما، وعلى الجهود التي بذلها من أجل دفع المصالح المشتركة للبلدين قداماً.

وتمنى عميدروز النجاح والتوفيق لرايس، مشيراً إلى أن إسرائيل عملت معها بتسويق كامل في إطار «مواجهة التحديات المشتركة في أروقة الأمم المتحدة».

في تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»:

إسرائيل تفعل ما تشاء في منطقة «ج» في الضفة الغربية من أجل تحصين سيطرتها عليها!



جيش الاحتلال، استباحة بلا حدود.

عن السكان الفلسطينيين- كما يتطلب القانون الأردني الذي كان يسري على الضفة الغربية قبل أن يتغيره إسرائيل، وأن يجري الاعتراف بالبلدات القائمة في الضفة ووصل جميع سكان الضفة الغربية، وبشكل فوري، بالبنى التحتية للمياه والكهرباء. كما يجب على إسرائيل العمل والتنسيق مع ممثلي السلطة الفلسطينية، من أجل دفع التخطيط في الضفة الغربية كوحدة شاملة، وتوفير احتياجات التخطيط والتطوير لدى سكان الضفة كلها. وما دامت دولة إسرائيل تستحوذ على صلاحيات التخطيط في منطقة ج ولا تسمح للفلسطينيين بالبناء وفقاً للقانون، فإن عليها التوقف فوراً عن هدم المباني، ومن ضمنها البيوت السكنية والمباني المستخدمة لتحصين الأرزاق (مثل المباني الزراعية والتجارية) وأبار جميع مياه الأمطار، وإلغاء جميع أوامر الهدم العالقة ضد المباني القائمة. إلى جانب ذلك، على إسرائيل الامتناع عن طرد الناس من بيوتهم.

تقوم الإدارة المدنية بهدم هذه البيوت. كما أن إسرائيل لا تولي أي أهمية لحقيقة أن السكان لا يملكون أي خيار قانوني لبناء بيوتهم، وكان الحديث لا يدور على نتيجة مباشرة وتحصيل حاصل لسياستها هي. ما دامت إسرائيل تسيطر على الضفة الغربية، وبضمنها المنطقة ج، فإن عليها الوفاء بالتزاماتها انطلاقاً من القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان. أولاً، على إسرائيل إلغاء تخصيص الأراضي الشاسعة التي أعلنت «أراضي دولة» لصالح المجالس المحلية والإقليمية الخاصة بالمستوطنات والتي يعتبر مجرد بنائها انتهاكاً للقانون الدولي، وإلغاء الإعلان عن مناطق واسعة كمناطق عسكرية مغلقة. ثانياً، على إسرائيل تخصيص أراضٍ للفلسطينيين لأغراض البناء السكني والبنى التحتية والمناطق الصناعية في كل مناطق ج، وعليها تسيير إجراء تخطيطي مهني يضع نصب عينيه احتياجات السكان الفلسطينيين. ويجب في هذا الإجراء إشراك ممثلين

هي، إلى جانب خلق واقع دائم فيها مفاده المستوطنات المزدهرة وأقل ما يمكن من الوجود الفلسطيني. وهكذا تضم إسرائيل هذه الأراضي بشكل فعلي وتخلق ظروفاً تؤثر على مكانة المنطقة الدائمة. وتابع التقرير: تقوم إسرائيل، عبر سياستها المتبعة في منطقة ج، بانتهاك الواجبات الأساسية الملغاة عليها وفق القانون الدولي الإنساني، وهي الحفاظ على المنطقة المحتلة بشكل مؤقت، من دون إجراء أي تغييرات عليها ومن دون استغلال مواردها لصالحها الخاص، وبالإساس: العمل على توفير احتياجات السكان المحليين واحترام حقوقهم. بدلاً من ذلك، تتبع إسرائيل، عبر الإدارة المدنية، سياسة تهدف لتحقيق عكس هذا بالضبط: فالإدارة المدنية ترفض تجهيز مخططات هيكليّة لصالح سكان منطقة ج، وهي تستغل غياب هذه المخططات من أجل تحصين سيطرتها على المنطقة، وتضييق الخناق على الوجود الفلسطيني فيها، واستغلال مواردها لصالح سكانها

الشاغرة، وفي قلة المناطق المفتوحة وفي غياب أماكن ملائمة لمنشآت بنى تحتية ومناطق صناعية. وعندما يقوم سكان هذه المناطق - مضطرين - ببناء بيوتهم بلا ترخيص على أراضيهم المجاورة التي عُزّت كمناطق ج، فإنهم يعيشون في ظل تهديد متواصل بهدم هذه البيوت.

ويصف التقرير السياسة التي تطبقها إسرائيل في منطقة ج، وخصوصاً بوساطة الإدارة المدنية، وإسقاطات هذه السياسة على السكان في الضفة الغربية كلها. ويتركز التقرير في عدة مراكز في هذه المنطقة، يرى أن الإسقاطات على حياة السكان فيها هي خطيرة بشكل خاص:

في جنوب جبال الخليل توجد عشرات القرى الفلسطينية التي ترفض الإدارة المدنية الاعتراف بها، وتمتنع عن تخطيط مخططات لها. ويعيش أكثر من ألف شخص في ثمان من هذه القرى تحت خطر الطرد، بانءاء أنهم يسكنون في منطقة أعلنت «منطقة عسكرية مغلقة». تخطط الإدارة المدنية في منطقة معاليه أدوميم لإخلاء ما لا يقل عن ألفي بدوي فلسطيني إلى ما يسمى «البلدات الثابتة»، وذلك لصالح توسيع المستوطنات في المنطقة وخلق تواصل عمراني بينها وبين القدس. ويأتي ذلك بعد أن جرى إخلاء مئات البدو من المنطقة في الماضي، إلى بلدة ثابتة لصالح إقامة معاليه أدوميم وتوسيعها. يعاني الفلسطينيون في غور الأردن الهدم المستمر لبيوتهم، ويلزمون بترك مناطق سكناتهم، مرة بعد مرة، لصالح التدريبات العسكرية، وهم يضطرون إلى مواجهة ضائقة مياه شديدة ومصادرة مزارع المياه التي يستخدمونها للشرب وسقي الضأن.

الخضر ويطما وقيبة هي أمثلة لبلدات فلسطينية تقع غالبية منطقتها والمرماتية في منطقة ب. غالبية أراضيها المتاحة لبناء المساكن ومنشآت البنى التحتية والخدمات موجودة في منطقة ج، حيث تحظر الإدارة المدنية البناء والتطوير فيها. ويعيش سكان هذه البلدات ممن شيدوا بيوتهم، مضطرين، على أراضي البلدة التابعة لمنطقة ج، في ظل تهديد مستمر بهدم هذه البيوت.

وقد حاول السكان من مناطق ج الذين تضرروا جراء السياسة الإسرائيلية في مجالي التخطيط والبناء، أكثر من مرة، طلب العون والمساعدة من المحكمة العليا. ولكن من بين عشرات الالتماسات التي قُدمت، لم تتدخل المحكمة في اعتبارات الإدارة المدنية، وهكذا فإنها سمحت بمواصلة السياسة المؤذية والمقيدة والتمييزية. في الوقت ذاته، وخلافاً للقانون الدولي، تشجّع إسرائيل على سكن مواطنيها في الضفة الغربية. وهي تخصص للمستوطنات مساحات شاسعة ومصادر مياه سخية، وتقوم بإجراء أعمال التخطيط المفضل التي تأخذ بعين الاعتبار جميع احتياجاتها ونموها المستقبلي، وتتجاهل الانتهاكات الناتجة عن قوانين التخطيط والبناء.

إسرائيل تضم الأراضي بشكل فعلي!

وأشار التقرير إلى أن سياسة إسرائيل في مناطق ج في الضفة الغربية تنبع من الإدراك القائل بأن هذه المناطق مضمضة أولاً وأخيراً لخدمة الاحتياجات الإسرائيلية. ولذلك فإنها تسعى وبشكل ماثب من أجل تحصين سيطرتها على المنطقة، وتضييق الخناق على الوجود الفلسطيني فيها، واستغلال مواردها لصالح سكانها

أصدرت منظمة «بتسيلم» مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- الأسبوع الفائت تقريراً جديداً حول السياسة التي تنتهجها إسرائيل في منطقة (ج) في الضفة الغربية بعنوان «تفعل ما تشاء»، أكدت فيه أن هذه السياسة تسعى وبشكل ماثب من أجل تحصين سيطرة إسرائيل على هذه المنطقة، وذلك خلافاً للقانون الدولي والاتفاقات الموقعة.

وجاء في التقرير الذي تلقى «المشهد الإسرائيلي» نسخة منه: دعا وزير الاقتصاد ومدير العام الأسبق لـ «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (ييشع)»، نفتالي بينيت، مؤخرًا، إلى فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق ج بشكل أحادي الجانب، ومنح المواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين المقيمين فيها، الذين يصل عددهم بحسب ما يدعى إلى قرابة ٥٠ ألف شخص.

ويتطرق هذه المخطط إلى مناطق ج وكانها منطقة مُستقلة، منفصلة عن سائر مناطق الضفة. إلا أن تقسيم الضفة إلى مناطق أ و ب و ج لا يعكس واقعا جغرافيا مُطعى، بل هو تقسيم إداري تم كجزء من الاتفاق المرحلي ضمن اتفاقيات أوسلو. وكان من المفترض أن يكون هذا التقسيم مؤقتًا وأن يسمح بنقل الصلاحيات بشكل تدريجي إلى السلطة الفلسطينية، حيث لم يكن مُعدًا لاستيفاء متطلبات واحتياجات النمو الطبيعي الجغرافي على المدى البعيد، إلا أن هذا الترتيب «المؤقت» يسري على أرض الواقع منذ قرابة ٢٠ عامًا.

وأضاف: تُعرف قرابة ٦٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية على أنها منطقة ج، وتسيطر إسرائيل عليها بشكل حصري. ويعيش في هذه المنطقة وفق التقديرات قرابة ١٨٠ ألف فلسطيني، ويوجد فيها احتياطي الأراضي المركزي لأغراض التسكين والتطوير لجميع بلدات الضفة الغربية. وفي قرابة ٧٠ بالمئة من أراضي منطقة ج يمنع الفلسطينيون من أي إمكانية بناء وتطوير بمسوغات مختلفة، كان يقال إنها «أراضي دولة» أو مناطق عسكرية مغلقة. كما أن سياسة التخطيط والبناء التي وضعها السلطات على مر الأعوام تتجاهل بشكل شبه كلي احتياجات السكان. فهي ترفض الاعتراف بغالبية القرى في هذه المنطقة ووضع مخططات لها، وتحول دون توسعها وتطويرها، وهي تهدم البيوت فيها وتمنع وصلها بالبنى التحتية. وثمة الآلاف ممن يعيشون تحت خطر دائم طردهم من أماكن سكناتهم، يدعى أنهم يسكنون مناطق عسكرية مغلقة أو نقاط سكن بدوية «غير قانونية». إضافة إلى ذلك، سيطرت إسرائيل على غالبية مصادر المياه في منطقة ج وهي تقيد وصول الفلسطينيين إلى هذه المصادر.

وفي ظاهر الأمر، تسيطر إسرائيل بشكل تام على منطقة ج فقط؛ ولكن السياسة الإسرائيلية في منطقة ج تمس مجمل السكان الفلسطينيين في جميع أرجاء الضفة الغربية، مشا كيبيرا. ففي منطقة ج الواسعة ثمة ١٦٥ «جزيرة» من مناطق أ و ب، تحوي التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة. كما أن احتياطي الأراضي الذي يحيط بالمناطق المبنية في بلدات الضفة وقراها أعلنت في حالات كثيرة كمناطق ج، وإسرائيل تمنع البناء والتطوير فيها. وهكذا تخنق الحكومة الإسرائيلية بلدات كثيرة في مناطق أ و ب ولا تسمح بتطويرها. هذا عامل من العوامل التي تساهم في صعوبة العثور على أرض مخصصة للبناء، وفي ارتفاع أسعار الأراضي القليلة

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»

شالوم يروشالمي لـ «المشهد الإسرائيلي»: لا توجد رغبة ولا

إرادة لدى الحكومة الإسرائيلية الحالية لتطبيق حل الدولتين!

كتب بلال صاهر:

أعلن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس حركة الليكود العالمية، عضو الكنيست داني دانون، أن حزب الليكود الذي يزعّمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، يعارض قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وقال دانون لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أول من أمس الأحد، إنه «توجد تيارات داخل الحكومة تقول إنه إذا كانت هناك خطوات لإقامة دولة فلسطينية فإنها ستعارضها. وعلى ما يبدو أنه ليس لطيفا سماع الحقيقة، لكنني أعتقد أنه إذا قامت دولة فلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) فإن هذا سيء لإسرائيل. يروايي أن حركة الليكود لا تؤيد أصلا فكرة الدولة الفلسطينية».

وكان دانون قد قال في مقابلة أجراها معه موقع «تايمز أوف إزرائيل» الإلكتروني، خلال نهاية الأسبوع الماضي، إن نتنياهو يواصل الدعوة إلى مباحثات مع الفلسطينيين «فقط لأنه يعلم بأن إسرائيل لن تصل إلى اتفاق معهم». ولفت دانون إلى أن الحكومة الإسرائيلية «لم تجر أبدا بحثا أو تصويتا ولم تتخذ قرارا بشأن حل الدولتين، وليس من الحكمة طرح الموضوع للتصويت في الحكومة، لكن في حال طرح الموضوع للتصويت فإن معظم وزراء الليكود، سوية مع إحزباً البيت اليهودي، سيعارضون ذلك».

وأضاف «نحن لا نحارب ضد إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، لكن إذا ما حدث تحرك باتجاه الدفع نحو حل الدولتين، فإنك ستري قوى داخل الحزب والحكومة تكبح ذلك». ورفض دانون المطالب الدولية بوقف الاستيطان في القدس الشرقية وقال إن «بإمكان المجتمع الدولي أن يقول ما يريد، ونحن بإمكاننا أن نفعل ما نريد».

ونفت مصادر في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية تصريحات دانون وقالت لـ «تايمز أو إزرائيل»، إن أقواله «لا تعكس موقف نتنياهو وحكومة إسرائيل، ورئيس الحكومة

(*) أقوال دانون جاءت بعد أن صرحت وزيرة العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، قبل أسبوعين، بأنه توجد خلافات أيديولوجية داخل حكومة إسرائيل حول حل الدولتين. لكنها قالت في حينه إن الأغلبية في الحكومة تؤيد حل الدولتين. وعلى ما يبدو أن أقوال ليفني ليست دقيقة.

يروشالمي: «واضح أن أقوالها لم تكن دقيقة. وربما تسيبي ليفني تؤيد حل الدولتين، لكن لديها ستة أعضاء كنيست فقط، بينما يوجد في الائتلاف ٦٨ عضو كنيست. أي أن قوتها هي أقل من ١٠ ٪ من الائتلاف. وربما هناك أعضاء كنيست من حزب «يوجد مستقبل» برئاسة] يائير لبيد يؤيدون حل الدولتين. وبالمناسبة فإن دانون نفسه أجرى حسابا، وقال إن هناك ٦٨ عضو كنيست في الائتلاف، وبينهم ٤٥ عضوا يعارضون فكرة حل الدولتين. ويبدو لي أن هذا ما سيحدث في حال إجراء تصويت على حل الدولتين في الائتلاف أو الحكومة. ورغم أن الاحترام للبيتم في مكانه، إلا أنه ليس لها تأثير أبدا، بل أن قدرتها على التأثير تنقلص باستمرار. فعده ليست ليفني التي كانت ترأس حزبا [كاديفا] لديه ٢٨ عضو كنيست وكان بإمكانها الانضمام إلى حكومة بشرط التناوب على رئاسة الحكومة وأن تدفع الحل السياسي الذي تريده. هذا ليس الوضع الحاصل الآن، وإنما الوضع الآن معاكس تماما. فقد انضمت إلى الحكومة الحالية لاعتبارات انتهازية ومن أجل ألا تغيب عن الساحة السياسية في الانتخابات المقبلة. وقيل أن تنضم إلى حكومة نتنياهو. قالت ليفني عن رئيس الحكومة أمورا قاسية جدا. فقد قالت في مقابلة أجرتها معها صحيفة هارتس إن نتنياهو لا يوافق على أية تسوية مع الفلسطينيين لأن أي تسوية كهذه هي بنظره بمثابة استسلام. وإذا كانت ليفني نفسها ليست مقتنعة بإمكانية أن يذهب نتنياهو في اتجاه تسوية مع الفلسطينيين، فإنني لا أرى أن ثمة أملا بتقدم عملية السلام».

(*) هل تعتقد أن جهود وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، من أجل تحريك عملية السلام واستئناف المفاوضات، ستذهب عبثا؟
يروشالمي: «برأيي نعم. لقد استمعت إلى وزير الخارجية الأميركي والتقيت به قبل أسبوعين خلال مؤتمر دافوس في الأردن. وهو راغب جدا في دفع العملية ولديه أفكار ويحاول إقناع الفلسطينيين. لكنني أعتقد أن الفلسطينيين لا يؤيدون هذه الفكرة ولا يريدون دفع المفاوضات، كما أن حكومة إسرائيل ليست متحمسة لذلك. وكيري يف، في الوسط. وهو لم يكتبي بما أكتوى به أسلافه. أي أنه ما زال متحمسا، وما زال جديدا في منصبه وما زال يعتقد أن بإمكانه أن يحقق ما لم يحققه عشرة آلاف مبعوث ووزير خارجية أميركي قبله. وهو سيواصل المحاولة، لكن القدرة على دفع مفاوضات والتوصل إلى حل يقضي بقيام دولة فلسطينية تكاد تكون غير موجودة. فقد أنشأت إسرائيل واقعا على الأرض سيكون من الصعب جدا مواجهته، ومن الصعب جدا إخلاء هذا الواقع، وليس إقامة دولة فلسطينية فقط. هذا من جهة. ومن الجهة الثانية، قال لي صائب عريقات نفسه إن الكثيرين يقولون له أن يعود إلى العمل الأكاديمي لأن حل الدولتين لم يعد موجودا ولم يعد واقعيًا، وليس ثمة ما يمكن أن نتحدث حوله، في ظل الوضع السياسي داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، الذي يسيطر عليه أشخاص مثل دانون ورفاقه. وبمناسبة الحديث عن كيري والأميركيين، فإن الرئيس باراك أوباما يئس أيضا وسحب يديه من قصة استئناف المفاوضات. ونشرت «معاريف»، يوم الجمعة الماضي، مقابلة مع إليوت أبرامز، المبعوث الأميركي السابق في فترة ولاية الرئيس السابق جورج بوش. قال فيها للإسرائيليين والفلسطينيين أن عليكم ألا تستأنفوا المفاوضات، لأنه حتى لو استأنفتموها فإنها ستفشل. وفشل كهذا سيمعدد العنف بين الجانبين، ولذلك لا ينبغي الدخول

إلى هذا الأمر. وربما هو على حق».
(*) ما الذي يريده اليمين الإسرائيلي؟ هل يريد دولة ثنائية القومية، أم أنه يريد إقامة دولة فلسطينية على أقل من نصف الضفة الغربية تكون مقطعة الأوصال؟
يروشالمي: «سأقول لك ماذا يريد اليمين. اليمين الإسرائيلي يعيش داخل وهم، بأنه يستطيع من الوصول إلى وضع تستطيع إسرائيل فيه أن تسيطر على المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، من دون منح الفلسطينيين أي حقوق في الدولة أو أي حقوق سياسية. وأفراده يعتقدون أنه في نهاية الأمر سيكون هناك نوع من الحل مع الأردن، وهم يُعدون مسألة الدولة الثنائية القومية. وهم لا يدركون أن هذا ما سيحصل. وبالمناسبة هناك أشخاص، مثل رئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين، الذين يقولون إنه ستقام دولة ثنائية القومية، وينبغي مواجهة الوضع الذي سينشأ في دولة كهذه، وسنمنح حقوق مواطن، وأن المشكلة الديمغرافية ليست صعبة كما يعتقدون وبالإمكان الحفاظ على أغلبية يهودية. وأريد أن أقول أمرا آخر، وهو أنني لا أعني الفلسطينيين من المسؤولية. فقد طرحت عليهم مقترحات بعيدة المدى، في كتاب ديفيد، ومن جانب رئيس حكومة إسرائيل السابق إيهود أولمرت، والفلسطينيون لم يقبلوا بها. كيف أمكنهم رفض مقترحات كالتي طرحها أولمرت أمام أبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس]؟ وقد شملت انسحابا كاملا تقريبا إلى حدود العام ١٩٦٧».
(*) غير أن هذه المقترحات جاءت في نهاية ولاية أولمرت، وكان الرجل منتهيا من الناحية السياسية.

يروشالمي: «هذا لا يعني شيئا. كان بإمكان أبو مازن أن يصرح ويعلم عن موافقته على مقترحات كهذه. ولو قبل أبو مازن هذه المقترحات لوقف العالم كله إلى جانبه ودعمه مقابل حكومة إسرائيلية مجردة. واعتقد أن هذا كان خطأ كبيرا ارتكبه الفلسطينيون. لكن ربما توصل الفلسطينيون أيضا إلى قرار بأنهم لا يريدون هذا الحل».

إعداد: براهيم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

الكنيست يصوّت على الميزانية المزدوجة الأسبوع المقبل

* ميزانية العام الجاري ١٠٠ مليار دولار والمقبل ١٠٥ مليارات دولار قبل التقليل المرتقب * الحكومة تطرح سلسلة من الإجراءات التقشفية والضربات الاقتصادية * توقعات بأن يلجم الجدل في الكنيست والحراك في صفوف الائتلاف بعض هذه الإجراءات *مؤسسة الضمان الاجتماعي تحذر من استفحال كبير للفقر جراء الإجراءات * تقارير الثراء تكشف زيادة كبيرة في ثروات كبار الأثرياء في إسرائيل*



تخلف الصحف الإسرائيلية في الأونة الأخيرة بكم هائل من الصور الشبيهة بهذه الصورة عن عائلات تبحث عن قوتها في أكوام القمامة

كما هي الحال بالنسبة للبلاطة. وعلى الرغم من أن إسرائيل تدعي أنها تدفع مخصصات أولاد مرتفعة، فإن المعطيات تشير إلى أن مخصصات الأولاد في الدول المتطورة تصل إلى أضعاف ما تدفعه إسرائيل، ففي حين تدفع إسرائيل عن الولد الأول ٤٧ دولارا، شهريا، وعن كل من الولد الثاني والثالث والرابع ٧١ دولارا لكل ولد، فإن بلجيكا تدفع للولد الأول ١٠٧ دولارا والثاني قرابة ٢٠٠ دولار، والثالث والرابع قرابة ٣٠٠ دولار لكل ولد، وفي بريطانيا ١٣٥ دولارا للولد الأول و٨٦ دولارا عن كل ولد إضافي.

وأعلى مخصصات نجدها في لوكسمبورغ، التي تدفع عن الولد الأول قرابة ٢٣٥ دولارا، والثاني ٣٢٦ دولارا، والثالث والرابع ٤٢٢ دولارا لكل ولد، وعمليا فإن إسرائيل هي في أدنى اللاتحة، ومن تحتها اليونان التي تعد من أفقر دول الاتحاد الأوروبي، وفيها المخصصات لكل ولد بضع عشرات الدولارات شهريا.

بين الثراء والفجوات

أمام هذه الأوجاء، والتخدير من اتساع دائرة الفقر، صدر في مطلع الأسبوع الجاري التقرير السنوي الذي يستعرض أسماء أكثر ٥٠٠ ثري في إسرائيل، ويتضح من المعطيات الجمالية، التي سنستعرضها في العدد القادم، أن نحو ٦٪ من الثرياء تراجمت ثرواتهم بنسبة محدودة، و١٢٪ أبقوا على نفس قيمتها، بينما أكثر من ٨٢٪ منهم سجلوا أرباحا بقيمة إجمالية تبلغ ١١ مليار دولار.

كذلك أظهر تقرير الثراء العالمي الدوري، الذي تصدره مجموعة «يوسطن كونسلتينغ»، أن إسرائيل تحل في المرتبة العاشرة عالميا، في جدول نسبة العائلات الثرية، أي العائلة التي تبلغ ثروتها مليون دولار وأكثر، إذ بين أن ٣,٨٪ من العائلات في إسرائيل هي عائلات ذرية وفق هذا المقياس، وهذا يظهر حجم الفجوات الاجتماعية الأكبر بين الدول المتطورة، إذ أن هذا التقرير يأتي بعد فترة قصيرة من تقرير منظمة الدول المتطورة OECD، الذي أظهر أن إسرائيل هي الدولة الأكثر فقرا بين الدول الـ ٣٤ الأعضاء في هذه المنظمة. ويقول تقرير الثراء إن قطر حلت في المرتبة الأولى إذ أن نسبة العائلات الثرية فيها تفوق ١٤٪، تليها سويسرا- ١١,٦٪، ثم الكويت- ١١,٥٪، وهونغ كونغ- ٩,٩٪، وسنغافورة- ٨,٧٪، والولايات المتحدة الأميركية- ٤,٩٪، ومثلها البحرين، وتايوان- ٤٪، ومثلها الإمارات العربية المتحدة، ثم إسرائيل- ٣,٨٪، تليها بلجيكا- ٣,٢٪، وكندا- ٢,٥٪، واليابان- ٢,٦٪. كما بين جدول آخر أن ٤ عائلات من أصل كل ١٠٠ ألف عائلة تبلغ ثروتها ١٠٠ مليون دولار وأكثر، ما يعني ٧٤ عائلة من أصل ١٨٦ مليون عائلة ذرية حتى نهاية العام ٢٠١٣، وفي هذا الجدول حلت إسرائيل في المرتبة الثامنة من بين دول العالم.

فقط الضربات الثلاث)، سيقلم مداخيل العائلات الأكثر فقرا بنسبة ٨,٤٪.

ويضيف التقرير أن هذه الضربات ستزيد من الفجوات الاجتماعية بنحو ١٣٪ رغم أنها الأكبر بين الدول المتطورة، كما أن هذه الضربات ستشدد بنسبة كبيرة من العائلات لتقترب أكثر من خط الفقر، ما يعني أن المشكلة لن تتوقف عند مسالة من سيهيطون إلى ما دون خط الفقر، ومن فقرهم سيتعمق أكثر.

وإنتقد تقرير المؤسسة نية فرض رسوم تأمين صحي على بالنسبة للعائلات الفقيرة، ويحذر التقرير من الارتكاز على مسالة العجز في الميزانية العامة لتوجيه هذه الضربات، وقال التقرير إن العجز هو أمر اقتصادي عابر، بينما تأثير الضربات على الأطفال هو أمر ثابت ومتدرج.

وإنتقد تقرير المؤسسة نية فرض رسوم تأمين صحي على النساء ربات المنزل من غير العائلات، إذ أن هذه رسوم ستعاني منها الأساس العائلات الفقيرة، وما لم يشر له التقرير هو أن هذه الضربة بالذات ستأثر منها سلبا العائلات العربية، كون ٧٠٪ من النساء العربيات محرومات من فرص العمل.

وكانت لجنة العمل والرأه البرلمانية قد بحثت في الأسبوع الماضي مسالة استفحال الفقر، وبشكل خاص تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي المذكور هنا، وقال وزير الرفاه مثير كوهين، من حزب «يوجد مستقبل»، برئاسة وزير المالية يائير لبيد، إن العجز في الميزانية العامة يجب أن لا يكون ذريعة من أجل فرض إجراءات تقشفية، والتزم بعرض خطة شاملة تهدف إلى مكافحة الفقر بين الأطفال والقاصرين.

ودعا المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، البروفيسور شلومو مور- يوسيف، إلى إعفاء الشرائح الفقيرة التي تعتاش على المخصصات، من تقليص المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد، وقال، «إن الفقر يقتل بشكل بطيء»، وأضاف أن إعفاء هذه الشرائح لن يكلف الحكومة أكثر من ٦٩ مليون دولار في السنة.

ومن الملفت للنظر، أن من اعترض على تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي، كان مدير قسم المداخل في وزارة المالية، ميخائيل سريئيل، الذي كان قسمه قد اصدر قبل ثلاثة اسابيع تقريرا واضحا، وشيها بتقرير مؤسسة الضمان، وحذر من أن الشرائح الفقيرة ستخسر من مداخيلها ٨,٤٪ شهريا، جراء الإجراءات الاقتصادية.

وزعم سريئيل أن معطيات مؤسسة الضمان ليست دقيقة، وأن الفقر لن يزداد في العام المقبل ٢٠١٤، وادعى أنه في حال لم يتم لجم العجز في الميزانية، فإن العجز سيتضاعف في العام المقبل. ويذكر أن مخصصات الأولاد هي بالأساس، جزء مقطوع من الرسوم التي يدفعها الأجيرون لمؤسسة الضمان الاجتماعي،

على الغاز الطبيعي الذي بدأ استخراجه من البحر الأبيض المتوسط في هذه الفترة.

مخصصات الأولاد

وقد غيّبت صحيفة «دي ماركز» عن قائمة الإجراءات التي قد تشهد تعديلا، مخصصات الأولاد، التي تتقاضاها كل عائلة، في حين حذرت مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) في تقرير لها، من أن الضربات الاقتصادية، وبشكل خاص تقليص المخصصات الاجتماعية، ستدفع بنحو ٩٠ ألف شخص إلى ما دون خط الفقر، وهم ٢٠ ألف عائلة، يعيش فيها ٤٤ ألف طفل، وتلاحظ اللجنة الإسرائيلية، أن مؤسسة الضمان الاجتماعي شرحت مؤخرا بنهج تراجمت عنه منذ عدة سنوات، وهو التخدير من انعكاسات بعض جوانب السياسة الاقتصادية، وصر هذا التقرير بعد أيام من صدور تقرير قسم الأبحاث في وزارة المالية، الذي عرض صورة قريبة من هذا، وكنا قد استعرضناه في عدد «المشهد الإسرائيلي» السابق.

ويذكر أن تأثير المخصصات الاجتماعية على الشرائح الفقيرة يظهر في كل واحد من تقارير الفقر السنوية، وهناك نسب شبه ثابتة، إذ قال تقرير الفقر الأخير الصادر في نهاية العام الماضي عن العام ٢٠١١، إن المخصصات الاجتماعية رفعت ٣٢٪ من العائلات من تحت خط الفقر، من بينها نحو ٥٠٪ من العائلات اليهودية و١١٪ من العائلات العربية، ما يعكس عمق الفقر بين العرب.

ويقول تقرير مؤسسة الضمان الجديد إن الضربات الاقتصادية التي يعرضها قانون التسويات المرافق لمشروع الميزانية العامة من شأنها أن ترفع نسبة الفقر بين الأطفال والقاصرين بنسبة ٥,٢٪، إذ حسب تقرير الفقر، فإن نسبة الفقر بين الأولاد هي ٣,٥٪، من بينهم ٦,٧٪ بين الأطفال العرب، وحوالي ٢١٪ بين الأطفال اليهود، وبلغ عدد الأطفال والقاصرين الفقراء في إسرائيل حتى نهاية العام ٢٠١١ نحو ٩٠٥ آلاف طفل.

ويقول التقرير إن ثلاث ضربات اقتصادية ستأثر منها الشرائح الفقيرة على نحو خاص، وهي رفع ضريبة المشتريات بنسبة ١٪، بدءا من مطلع الشهر الجاري حزيران لتصبح ١,٨٪، ورفع نسبة ضريبة الدخل، وتقليص مخصصات الأولاد، التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما. وأن هذه الإجراءات ستترفع نسبة الفقر في إسرائيل بنسبة ٤,٤٪، وبين الأطفال والقاصرين وحدهم بنسبة ٥,٢٪.

كذلك، فإن هذه الضربات الثلاث ستقلص مداخيل أكثر العائلات فقرا بنحو ٦,٥٪، علما أن تقرير قسم الأبحاث في وزارة المالية قال إن إجمالي الضربات الاقتصادية (وليس

تطرح الحكومة الإسرائيلية على جدول أعمال الكنيست في الأسبوع الجاري مشروع الميزانية العامة للعامين الجاري ٢٠١٣ والمقبل ٢٠١٤، بقيمة ١٠٠ مليار دولار لهذا العام، ١٠٥ مليارات دولار للعام المقبل، إلا أن هذه ميزانية أساسية، وتطلب الحكومة بإجراء تقليص فيها بقيمة ٢,٦ مليار دولار للعام الحالي وحوالي ٣,٩ مليار دولار في العام المقبل، وسيكون التقليل الأبرز في المخصصات الاجتماعية، التي ستعكس بشكل مباشر على الشرائح الفقيرة، وحتى على الفئات «الدنيا» ضمن الشريحة الوسطى، وهذا إلى جانب سلسلة من الإجراءات الاقتصادية التقشفية، من رفع ضرائب وتقليص ميزانيات للمشاريع البنى التحتية، وكل هذا يُثير جدل في صفوف الائتلاف الحاكم، ما يدفع المراقبين إلى توقع حصول تغيرات في شكل الميزانية، إلى حين إقرارها بالقرارة النهائية.

ومن المفترض أن يصوت الكنيست يوم الاثنين المقبل، بالقرارة الأولى، على مشروع الميزانية المزدوجة، كي تبدأ مباشرة المداولات في اللجان ذات الاختصاص، ولكن بشكل خاص لجنة المالية البرلمانية، وهي اللجنة الوحيدة من بين كل اللجان البرلمانية ذات صلاحيات تنفيذية فعلية، وكانت الهيئة العامة للكنيست قد أقرت مشروع قانون مؤقت للحكومة، يجيز لها رفع العجز في الميزانية العامة من ٣٪ في العام الجاري إلى ٤,٦٥٪ من الناتج العام، ومن ٢,٧٥٪ في العام المقبل ٢٠١٤، إلى ٣٪، وهذا بادعاء أن زيادة العجز يمنع إجراء المزيد من التقليلصات.

وحسب تقارير صحافية، تركزت على مصادرها البرلمانية في صفوف الائتلاف، فإن عددا من الإجراءات التقشفية، أو الضربات الاقتصادية، حسب التسمية الأخرى لها، من شأنها أن تُلغى أو يتم تخفيفها، ونشرت صحيفة «دي ماركز» الاقتصادية مطلع الأسبوع الجاري، قائمة بالإجراءات التي قد تُعدّل حتى الإقرار النهائي للميزانية في نهاية الشهر المقبل تموز، وهي: رفع ضريبة الدخل على كافة المستويات بنسبة ١,٥٪، وهذه الخطوة من المفترض أن تُدخل للخرتية العامة قرابة ١ مليار دولار سنويا، وحسب التوقعات فإن هذه النسبة قد تنخفض إلى مستوى ١٪، ولجم الضريبة الجديدة المقترحة بنسبة ٣,٥٪ على كل من يشتري بيتا جديدا، بهدف تحسين مكان سكنه، وهو إجراء من المفترض أن يدخل للخرتية العامة قرابة ٢٢٠ مليون دولار سنويا، وإجراءات أخرى، تتعلق بالتسهيلات الضريبية لطلاب الجامعات، وفرض رسوم صحة على النساء غير العائلات.

وقالت مصادر برلمانية في الائتلاف للصحيفة ذاتها، إن الكنيست قد يعرض على الحكومة رفع ضريبة الشركات، التي هي أصلا سترتفع من ٢٥٪ إلى ٢٦٪، ولكن هذه الضريبة كانت في سنوات التسعين ٣٢٪، كما سيطلب النواب رفع الضرائب

موجز اقتصادي

أرباح البنوك الخمسة الكبرى في الربع الأول- نحو ٥١٢ مليون دولار!

أفادت تقارير البنوك الخمسة الكبرى في إسرائيل، عن الربع الأول من هذا العام، أن أرباحها مجتمعة ارتفعت بنسبة ٨٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وبلغت نحو ٥١٢ مليون دولار، في حين أنها جبت في نفس الفترة عمولات بنكية بنحو مليار دولار.

وأعلن بنك «هيوغليم» أن حجم أرباحه في الربع الأول بلغت ١٧٠ مليون دولار، وقد عاد البنك إلى صدارة البنوك الإسرائيلية في العامين الأخيرين، بعد أن غاب عن هذه المرتبة لنحو أربع سنوات من قبل، وتاريخيا هو أكبر البنوك الإسرائيلية، ويملكه بنك ليكومي، الذي أعلن أن أرباحه بلغت في نفس الفترة ١٥٦ مليون دولار، وهو أيضا تاريخيا البنك الثاني في إسرائيل، ولكن احتل مرتبة «هيوغليم» لفترة قصيرة نسبيا.

وفي المرتبة الثالثة حل بنك «مزراحي- طفحوت»، إذ بلغت أرباحه ٧٧ مليون دولار، وعمليا فهما بئناك اتحدا قبل نحو خمس سنين، الأول بنك مزراحي، والثاني بنك طفحوت الذي كان متخصصا فقط بالقرض الاسكانية، وهذا الدمج جاء في المراتب على حساب بنك ديسكونت، الذي حل اربعا وبلغ حجم أرباحه في نفس الفترة ٧٢ مليون دولار، وفي المرتبة الخامسة بنك هيبيليكومي، الذي سجل في نفس الفترة أرباحا بقيمة ٣٧ مليون دولار، ويقول المحللون إن هذه الأرباح جاءت على الرغم من استمرار انخفاض الفائدة البنكية، إذا بلغ حجم المداخليل الصافية من الفائدة البنكية للبنوك الخمسة ١٦٦ مليار دولار، ولكن في المقابل، فقد قلّ حجم الأموال التي تتجه لسد خسائر البنوك من عدم تسديد اعتمادات وديون زبائن، وقد ارتفع حجم الاعتمادات المالية التي قدمتها البنوك في نفس الفترة لزيائنها بنسبة ١٧,٥٪، وبلغ حجمها الإجمالي نحو ٢٢٠ مليون دولار.

إلى ذلك، فإن أسعار العمولات البنكية لم تتراجع، رغم تعهدات البنوك بذلك في السنوات الأخيرة، وبلغ الحجم الإجمالي للعمولات البنكية في هذه الفترة نحو مليار دولار، وقالت تقارير سابقة إن حجم اعتماد البنوك الإسرائيلية على المداخل من العمولات يعد من الأعلى في الدول المتطورة، وكان بنك إسرائيل المركزي قد أوصى في تقارير سابقة بتغيير هذا الأمر، لتتعدم البنوك أكثر على مشاريع اقتصادية استثمارية.

أوجه جديدة لظاهرة طب الأعيان

تؤكد التقارير التي تصدر تباعا في إسرائيل استفحال ظاهرة طب الأعيان وطب المقرءاء، على الرغم من قانون الصحة العام، الذي يضمن الخدمات الصحية لجميع المواطنين، إلا أن الفاتسون الذي أقر في العام ١٩٩٥، غير كل سياسة الصحة العامة، وفيها جانب كبير من المخصصة، وفتح الباب أمام التأمينات الصحية الخاصة المكتملة، والتي تضمن تمويل خدمات صحية وأدوية لا تشملها سلة الخدمة وسلة الأدوية اللتان يقر بهما القانون القائم، وبشكل خاص للأمراض النادرة ولفحوصات الأدوية عالية الثمن.

وجديد هذه التقارير، هو البحث الذي نشرت معطياته في الأيام الأخيرة، وبين أن العلاج في العيادة الخاصة القائمة في مستشفى هاسا في القدس، وهو أحد أكبر المستشفيات الإسرائيلية، يكون خلال أربعة أيام من يوم توجه المريض، بينما من يتوجه لنفس العلاج إلى المستشفى ذاته، في إطار القانون العام، فيسبوكي على المريض الانتظار مدة شهرين، إلى أن يأتي دوره.

وتتبع المستشفيات الرسمية، وشبه الرسمية، أي التابعة لشبكات عيادات المرضى، أسلوبا خاصا بها لزيادة مداخيلها، إذ تقدم خدمات طبية بدءا من الفحوصات وحتى العمليات الجراحية في ساعات خارج الدوام الرسمي، وهذا مقابل دفع ثمان ورسوم، تقضي قسمها الأكبر بوليصات التأمين الصحية الخاصة.

وتؤكد التقارير أن الشرائح الفقيرة لا يمكنها أن تؤمن نفسها ضمن التأمينات المكتملة، ما يجعل مستوياتها الصحي أقل من الشرائح الغنية، وتتعالى أصوات في إسرائيل لمقاومة هذه الظاهرة، ويقول المحلل روني ليندر غانتس، في مقال له في صحيفة «دي ماركز»، إن هذه الظاهرة باتت هي ذاتها «العرض الأخر، لجهاز الصحة في إسرائيل، وقال إن الطب الخاص بات يشكل خطرا كبيرا على الطب العام.

ارتفاع حاد للضرائب على الكحول

فاجأ وزير المالية يائير لبيد في الأسبوع الماضي بقراره تغيير شكل احتساب الضريبة على المشروبات الكحولية، ما سيؤدي إلى رفعها بشكل حاد، خاصة المشروبات رخيصة الثمن، بينما، لشديد الغرابة، فإن أسعار المشروبات غالية الثمن ستسجل انخفاضا حادا في أسعارها، إلا أن الوزارة سارعت للتوضيح بأن الهدف هو إبعاد المشروبات باهظة الثمن سيخفض بنسبة ٣٢٪ وكذا الأمر بالنسبة لسعر الويسكي باهظ الثمن، إذ سينخفض بنسبة ٢٥٪.

وسيدخل هذا التعديل حيز التنفيذ ابتداء من مطلع الشهر المقبل تموز، وبحسب الوزارة فإن هذا سيمنع مدخولا للخرتية من الضرائب في نصف سنة بحوالي ٦٨ مليون دولار، وفي العام المقبل كله سيضيف مدخولات الضرائب بنحو ١٣٣ مليون دولار.

وتقول مصادر إسرائيلية إن وزارة المالية أعدت قائمة بتعديلات ضريبية متوقعة، في حال لم يقر الكنيست آيا من التقليلصات في الميزانية والمخصصات الاجتماعية.

الإجراءات الاقتصادية المتوقعة سترفع أسعار البيوت بنسبة عالية

* أسعار البيوت ارتفعت خلال ست سنوات بنحو ٤٥٪ وإيجارات البيوت ارتفعت ما بين ٦٠٪ إلى ٩٠٪*

ألف إلى ٨٠ ألف بيت جديد، لسد احتياجات التكاثر وجزء من العجز السابق، بينما معدل البناء في هذه السنوات يتراوح ما بين ٤٠ ألف إلى ٥٠ ألف بيت جديد.

وأمام التقارير السوداوية لمستقبل البناء والإسكان في إسرائيل، فقد دعا طاقم التخطيط الاستراتيجي في الحكومة، إلى وضع سياسة طويلة المدى لأسعار البيوت، والسيطرة عليها، خاصة وان أسعار البيوت وتوسيد أساسها يقتطع بالمعدل ٢٥٪ من مدخول العائلة.

وحذر بنك إسرائيل المركزي مرارا من استمرار ارتفاع أسعار البيوت في إسرائيل، وعبر عن قلقه من احتمال أن تواجه إسرائيل ما يسمى بـ «قاعة عقارية»، كذلك التي شهدتها الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧، وشكلت أساسا قويا للأزمة الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها وامتدت إلى دول كثيرة في العالم.

القائمة في إسرائيل، لا بل ستزيد عنها عمقا، وستصبح عملية شراء بيت للأزواج الشابة مهمة شبه مستحيلة، ستجعل الشبان رهن الديون الضخمة طيلة حياتهم، في حين أن شرائح واسعة ستبقى أسيرة لإيجارات البيوت.

ويأتي هذا في الوقت الذي حذر فيه مخصص كبير في إسرائيل في مجال الإسكن من النقص الهائل في البيوت الجديدة في إسرائيل، فقد قال البروفسور داديد باسيف إن إسرائيل بحاجة إلى ما بين ٦٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف بيت جديد خلال عشر سنوات، وفي حال لم يتم الأمر، فإن آلاف الناس ستكون محرومة من السكن.

وقال باسيف إن هذا يعود إلى عجز تراكمي في عدد البيوت التي تبنى سنويا، وأضاف أن التخطيط الاستراتيجي لبناء الإسكان في إسرائيل يعاني خلا كبيرا، ولا يأخذ بعين الاعتبار التكاثر السكاني السنوي، ففي كل عام تحتاج إسرائيل إلى ما بين ٦٠

وفي المقابل، أظهر تحقيق أجرته صحيفة «معاريث» الإسرائيلية أن إيجارات البيوت في البلاد بشكل عام ارتفعت في السنوات الست الأخيرة بنسبة ٦٠٪، إلا أن الإيجارات في منطقة تل أبيب الكبرى ارتفعت في نفس الفترة بنسبة ٩٠٪، وهذه نسبة أعلى بكثير من نسبة ارتفاع أسعار البيوت في نفس الفترة، وحسب التقديرات فقد ارتفعت أسعار البيوت بنحو ٤٥٪ وحسب تحقيق «معاريث»، فإن إيجار بيت متوسط الحجم، من ثلاثة غرف بلغ نحو ١٧٠٠ دولار شهريا في تل أبيب، ووصل إيجار بيت من أربع غرف إلى ٢٢٠٠ دولار شهريا، وهو سعر أقل بنحو ٢٥٠ دولارا من معدل الرواتب في إسرائيل.

وقالت الصحافة الاقتصادية إن مسؤولين مهنيين في وزارة البناء والإسكان عبروا عن قلقهم من الإجراءات التي يعرضها مشروع الميزانية، وأكدوا أن هذه البرامج لا تحل أزمة السكن

تتوقع تقارير اقتصادية أن تسجل أسعار البيوت في إسرائيل ارتفاعا حادا جراء سلسلة من الإجراءات التقشفية والضرائب الجديدة، التي يتضمنها مشروع الميزانية المزدوجة للعامين الجاري والمقبل، والذي ستعرضه الحكومة على الكنيست في الأسبوع الجاري، وبحسب التقديرات، فإن أسعار البيوت قد ترتفع فجأة من ١٣ ألف دولار إلى ٣٩ ألف دولار، بموجب حجم البيت ومكانته الجغرافي.

ومن الآن ارتفعت أسعار البيوت بنسبة ١٪، بسبب ارتفاع ضريبة المشتريات بنسبة ١٪ لترسو عند ١٨٪، في حين أن الحكومة معنية برفع ضريبة بنسبة ٣,٥٪ على كل من يشتري بيتا بديلا لبيته، بهدف تحسين وضعية سكنه، إضافة إلى نية الحكومة إلغاء المنحة الخاصة بقيمة ٦٦ ألف دولار، لكل من يشتري بيتا في عمارة سكنية في المدن والبلدات البعيدة عن مركز البلاد.

أهم الدروس من استخدامها حتى الآن

الاختبارات الأصعب ما زالت أمام منظومة «القبة الحديدية»!

بقلم: **يفتاح شابير** (*)

توطئة
<p>تتعرض إسرائيل منذ سنوات طويلة، لهجمات صاروخية، ومن أبرزها الهجمات الصاروخية في سبعينيات القرن الماضي على مستوطنات «إمبع الجليل»، وحرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، حيث أطلقت على إسرائيل خلال شهر واحد أكثر من ٤٠٠٠ قذيفة صاروخية، إضافة إلى إطلاق الصواريخ المستمر من قطاع غزة خلال العقد الأخير.</p> <p>وقد طورت إسرائيل نظرية دفاعية ضد هذه الهجمات، تركز على عدة طبقات دفاعية، بدءا بالدفاع السليبي، والدفاع الفعال المتمثل في اعتراض الصواريخ بواسطة منظومات «القبة الحديدية» و«العصا السحرية» (قيد التطوير) وصواريخ حيتس ٢ و٣ الاعتراضية (قيد التطوير أيضا) وانتهاء بمهاجمة منصات إطلاق الصواريخ وهي في مراحبها.</p> <p>في هذا المقال، الذي يركز على منظومة «القبة الحديدية» التي دخلت الخدمة التنفيذية في مطلع العام ٢٠١١، محاولة لتفحص دروس نشر المنظومة، وإعادة تقويم لقرار التزود بها، إضافة إلى تفحص انعكاسات مستقبلية لنشر هذه المنظومة، ومنظومات أخرى توقع دخولها في القريب إلى الخدمة التنفيذية. وقد نشرنا الجزء الأول منه في العدد السابق، وفيما يلي الجزء الثاني والأخير.</p>

انتقادات للمنظومة
<p>ثالثاً- ناحية الردع</p> <p>إن أحد المسوغات المهمة للقرار المتعلق بنشر منظومات دفاعية بشكل عام، ومنظومة «القبة الحديدية» بشكل خاص، هو مساهمتها في الردع الإسرائيلي. ويطرح في سياق نقاش من هذا النوع مسوغان رئيسان: أولاً، المسوغ الذي يقوم منطقه على أن نجاح عمليات الاعتراض سيبين للعدو أن إطلاقه للصواريخ أمر عديم الجدوى، مما سيجعله في نهاية المطاف ييأس من استخدامها. وحتى لو تغاضبنا قليلا عن أن مثل هذا المسوغ هو طرح مضاد لآية نظرية ربح تقليدية (والتي يتحقق الردع بموجهب عن طريق التهديد بالعقوبة وليس عن طريق منع النجاح) فإن من الصعب فهم هذا المسوغ، وأصعب من ذلك تقدير صحته اعتماداً على التجربة المتراكمة. على المستوى النظري، يمكن للفشل في استخدام سلاح هجومي أن يؤدي فعلا إلى اليأس من القيام بمحاولة أخرى لاستخدامه، غير أن الفشل يمكن أن يشجع أيضا على البحث عن حلول تتيح التغلب على وسائل الدفاع التي طورها الخصم. من ناحية فعلية، يلاحظ أن الفصائل المسلحة في غزة لا تتجاهل تأثير منظومة «القبة الحديدية» على نجاحاتها، حتى وإن كانت هي نفسها تصور الأحداث كنجاح وتصور نجاح «القبة الحديدية» كمسألة عديمة الأهمية.</p>

من جهة أخرى يمكن ملاحظة دلائل وإشارات على جهود الطرف الآخر لإيجاد حلول، حتى في تقارير القائمين على منظومة «القبة الحديدية» أنفسهم، والتي تتحدث عن تغييرات في أشكال وأساليب استخدام الصواريخ من جانب الفصائل المسلحة في غزة، وهي تغييرات تهدف كما يبدو إلى محاولة التغلب على المنظومة الدفاعية الإسرائيلية. ثانيا، هناك المسوغ الذي أثير بعد نجاح «القبة الحديدية» في جـولات التصعيد الأخيرة، وفحواه أن المنظومة منحت حرية عمل لمتخذي القرارات في إسرائيل. والمنطق المستشف من هذا المسوغ هو أنه لو لم تنجح «القبة الحديدية» لكانت قد لحقت بإسرائيل أضرار أشد بكثير، مما سيجعل متخذي القرارات يجدون أنفسهم مضطرين لشن عملية هجومية من طراز عملية «الرصاص المصبوب»، أما الآن، وبعد نجاح المنظومة، فإن لدى متخذي القرارات مستوى عاليا أكثر من الحرية في اتخاذ القرار. وقد برز هذا المسوغ بشكل خاص في التفسيرات التي نشرت حول عملية «عمود السحاب» التي انتهت كما هو معروف، بدون القيام بعملية برية.

هناك جانب معاكس لهذا المسوغ، أثير أيضا في النقاشات خلال عملية «عمود السحاب» وجولات التصعيد السابقة لها، والذي طرحه مؤيدو العملية البرية الذين قالوا أن منظومة «القبة الحديدية» تحولت إلى «ورقة توت» يتستر بها متخذو القرارات الذين لم يرغبوا منذ البداية بعملية برية.

ويعتبر طرح الجانبين إشكاليا، ذلك لأن إسرائيل تعرضت في الماضي أيضا لهجمات صاروخية، واستخدمت بشكل رئيس، في ظل غياب خيار دفاعي، لفة التهديدات الرادعة تجاه العدو. مع ذلك لم يشعر قادة إسرائيل قط بانهم لا يتحتمون بدرجة حرية في اتخاذ القرار حول ما إذا كان يجب مهاجمة العدو أم لا، ومتى.

قرارات سياسية

المستوى الثالث للتحليل هو وجهة نظر متخذي القرارات على المستوى السياسي، وهنا تدخل اعتبارات مختلفة كليا. أولاً، اعتبار مساهمة المنظومة في رفع معنويات السكان المدنيين، وخاصة في مناطق الهامش، الذين يشعرون أصلا بالإهمال من جانب الحكومة. ومن هذه الناحية هناك مؤشرات ودلائل عديدة تشير إلى أن منظومة «القبة الحديدية» لم تساهم فقط في تحسين معنويات السكان وإنما ساهمت أيضا مساهمة مهمة في زيادة مناعة السكان المدنيين بصورة عامة، وثبتت لهم أن الجيش الإسرائيلي يبذل كل ما في وسعه من أجل حمايتهم.

ثانيا: من زاوية نظر متخذ القرارات السياسي، فإن من الصعب عليه، طالما كانت تتوفر إمكانية فنية معينة لحماية الجمهور من هجمات صاروخية، أن يقرر ضد شراء منظومة دفاعية من هذا النوع. فأي زعيم سياسي في دولة ديمقراطية سيواجه صعوبة بالغة جداً في الوقوف أمام جمهور ناخبه ليقول له- «التكنولوجيا متوفرة، لكنني قررت عدم شرائها». أما المستويات التنفيذية في الجيش الإسرائيلي فقد أدركت ذلك بطريقة عسيرة. فطيلة الوقت الذي كانت فيه منظومة «القبة الحديدية» في مراحل التطوير، لم تكن هناك مشكلة في الإعلان أنه يجري العمل على تطوير منظومة دفاعية لحماية السكان، ولكن في اللحظة التي سلمت فيها البطارية الأولى من هذه المنظومة إلى الجيش الإسرائيلي، مورس الاعتبار التنفيذي، حيث توصل الجيش إلى الاستنتاج بأن الفائدة القصوى من مثل هذه المنظومة تتمثل في حماية منشآت إستراتيجية مهمة، مثل قواعد الجيش، وأن استخدامها الأفضل يكون حين توضع المنظومة في قاعدة عسكرية، وتخرج منها وفقا للضرورة التنفيذية. وقد أثار هذا الأمر ردود فعل

واحتجاجات فورية حادة في صفوف الجمهور، وخاصة في المناطق المعرضة لتهديد السلاح الصاروخي. لذلك سارع المستوى السياسي إلى الإيعاز للجيش الإسرائيلي بنشر بطاريات المنظومة الدفاعية لحماية التجمعات السكانية المدنية.

ثالثاً، هناك زاوية القاعدة التكنولوجية والصناعية لإسرائيل. فقد رأت نظرية الأمن الإسرائيلية دائما في الصنعة العسكرية عنصرا بالغ الأهمية في أمن إسرائيل. وبغية المحافظة على هذه القاعدة لا بد للصناعة من تلقي طلبات من المؤسسة الأمنية من أجل المحافظة على قدرتها الإنتاجية ودعم مبيعات منظومات الأسلحة في الخارج. ولكن عدا عن بيع المنتجات، فإن من المهم للصناعة تلقي تحديات تكنولوجية. فهذه التحديات هي المحرك الدافع للصناعة نحو مستويات تكنولوجية عالية، ومن هذه الناحية فقد ساهمت حتى المشاريع الكبيرة التي لم تنجز في نهاية المطاف، مثل مشروع طائرة «إفي»، مساهمة كبيرة في تقدم الصناعة العسكرية الإسرائيلية. وعلى ما يبدو فإن هذا الاعتبار أخذ أيضا في الحسبان في قرار وزارة الدفاع تفضيل منظومة «القبة الحديدية» على منظومات أخرى منافسة من صنع الخارج.

رابعا: شبكة العلاقات الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي تعتبر إحدى ركائز الأمن الإسرائيلي. ويشكل التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، في نطاق هذه العلاقات، مكونا رئيسا بسبب الأهمية الكبيرة لهذا المجال في الإستراتيجية الأميركية، ومن هنا يمكن فهم التعاون في تطوير وإنتاج منظومة صواريخ «حيتس» الاعتراضية وغيرها، وكذلك المساعدات الخاصة التي قدمتها إدارة الرئيس باراك أوباما على شكل هبات لإسرائيل من أجل شراء بطاريات إضافية من منظومة «القبة الحديدية».

أسئلة مفتوحة

لم تجتز منظومة «القبة الحديدية» حتى الآن اختبارات صعبة جدا. أحد الأسئلة المفتوحة على هذا الصعيد هو: كيف ستكون مساهمتها الحقيقية في حالة وقوع هجوم صاروخي مكثف من لبنان؟ في صيف العام ٢٠٠٦ أطلقت على إسرائيل ٤٠٠٠ قذيفة صاروخية في ثلاثين يوما، أما اليوم فقد باتت ترسانة «حزب الله» الصاروخية أضخم بكثير، ووفقا للتقديرات فإنها تحتوي على ٤٠ ألف إلى ٥٠ ألف صاروخ، مما يشير إلى أن أي سيناريو قتالي ممكن، على الجبهة اللبنانية- الإسرائيلية، قد يشمل إطلاق بضعة آلاف من الصواريخ والقذائف الصاروخية يوميا على إسرائيل.

هناك عدة جوانب أو أبعاد للدفاع في نطاق مثل هذا التصور:

أولاً: ما الذي يجب، أو لا يجب، الدفاع عنه؟ وفي هذه الحالة فإن السؤال الذي أثير آنفا، سوف يطرح بكل حدته: هل ينبغي نشر منظومة «القبة الحديدية» بصورة جزئية من أجل حماية السكان المدنيين - والمقصود هنا بطبيعة الحال جزء من السكان- فقط بغية المساهمة في الناحية المعنوية، أم أنه يجب تركيز البطاريات المتوفرة لحماية المنشآت الإستراتيجية الحيوية لاستمرار عمل واداء الدولة؟

ثانيا: هناك مسألة قدرة المنظومة على أن تكون فعالة وناجعة في المناطق المحمية أيضا. هل ستكون المنظومة فعالة إذا ما تقرر ضمن مثل هذا التصور توفير حماية دفاعية لتجمعات مدنية معينة؟ وهل ستكون قدرتها على الحد من الأضرار ملموسة إجمالا ضمن هكذا سيناريو خيتر؟ وإذا كانت الإجابة سلبية، كيف سيكون رد فعل الجمهور إزاء الضرر الذي سيلحق به، وهل ستفقد المنظومة مساهمتها في معنويات ومناعة السكان؟

ثالثاً، السؤال الذي سيبقى دائما مفتوحا لنقاش سياسي من نوع واحد، هو «إلى أي حد»؟ فقرار التزود بمنظومات مثل «القبة الحديدية» كان قراراً واحداً. هناك قرارات من نوع مختلف كليا مثل: «ما عدد البطاريات التي يجب شراؤها؟»، و«ما الذي يجب حمايته والدفاع عنه؟» وإلى أي حد يمكن أن نحمي أنفسنا؟»

في آب ٢٠١٢ أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن عدداً كبيراً من مجندي هذا العام (٢٠١٢) للوحدات القتالية أعربوا عن رغبتهم في الالتحاق بوحدات منظومة «القبة الحديدية»، مما يشير إلى خطورة المشكلة، ذلك أن استثمار موارد في الدفاع يتم بالضرورة على حساب توافقي للمنظومة، بعضها محترى أية منظومة مشابهة، وبعضها الماضي أمانة على قدرتها الهجومية، فإن قصما متزايداً من مواردها وقوتها، بات مكرسا حالياً للقدرة الدفاعية.

تلخيص

إن إسرائيل هي الدولة الأولى في العالم التي قامت بنشر منظومة دفاعية تنفيذية ضد الصواريخ من أجل حماية السكان المدنيين. غير أن دولا قليلة جداً في العالم عانت وتحملت هجمات على سكانها المدنيين فترة طويلة جداً، وبمثل هذه الدرجة من الخطورة. وعليه، لا غرابة في أن إسرائيل استثمرت موارد كبيرة جداً في البحث عن حلول للمشكلة. والحل الذي وقع الاختيار عليه، لم يجر اختياره بدون خلافات أو جدل. وقد أشار منتقدو المشروع إلى عدد من عيوب ونواقص المنظومة، بعضها محترى أية منظومة مشابهة، وبعضها الآخر يسم هذه المنظومة بشكل خاص، ذلك أن أية منظومة لن تخلص من عيوب فنية من هذا النوع أو ذلك، وأشار معارضون آخرون للمنظومة أيضا إلى تكلفتها العالية، وقالوا إن هناك حلولاً تكنولوجية أخرى أفضل.

ويظهر التحليل الأنف أن اتخاذ القرارات هو عملية مركبة تأخذ في الحسبان اعتبارات من أنواع مختلفة، الاعتبار التنفيذي هو أحدها فقط. وفي ضوء مجمل هذه الاعتبارات، فإن قرار التسلح بمنظومات دفاعية ضد الصواريخ والقذائف الصاروخية يبدو قرارا حكيمًا. وفي تقديرنا فإن الاعتبارات الحاسمة في اتخاذ القرار، كانت الاعتبارات السياسية (الداخلية) والتي لا تعبا بالفوارق الفنية بين المنظومات المختلفة. وعليه، اعتقد أن أي نقاش في مسألة البدائل الفنية- سواء منظومة القبة الحديدية» أو أية منظومة أخرى ممكنة- هو نقاش عقيم تماما. إن القرار الأصعب يجب أن يكون قرار تقليص حجم الاستثمار في القدرة الدفاعية، وذلك بغية عدم المس بالقدرة الهجومية للجيش الإسرائيلي.

«قبل الثورة»

فيلم وثائقي إسرائيلي جديد يقلب صفحات قديم العلاقات بين إسرائيل وإيران!



مشهد من الفيلم: الثورة الإيرانية لم تكن تواقفة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وإنما أساسا لتحقيق العدالة...

بقلم: **ليئور شترنفيلد** (*)

يخيل أن أجهزة الذاكرة والنسيان الإسرائيلية عملت بصورة مثلى فيما يتعلق بتاريخ العلاقات بين إسرائيل وإيران.

وتظهر في المقابلات التي تضمنها الفيلم الوثائقي شخصيات إسرائيلية شغلت مناصب مختلفة، ابتداء من كبار المسؤولين في السلك الدبلوماسي في طهران، مروراً بمدرسين عملوا في المدرسة الإسرائيلية، وانتهاء بمسؤولين وموظفين في الشركات الإسرائيلية الكثيرة التي عملت في إيران.

ويشرح المتحدثون في المقابلات للمشاهدين لماذا وكيف ارتسمت صورة العلاقات (الإيرانية- الإسرائيلية) والثورة (الإسلامية الخمينية) بالشكل الذي بدت عليه، ويتحدثون عن نشوء وتكوّن الـ «فانتازيا الشرقية» التي عاشوها، والتي شغلت مشترتيات من مراكز ومحال تسوق فخمة فتحت أبوابها لأولئك الإسرائيليين الذين يتقاضون رواتب كانت تعتبر خيالية، في ذلك الوقت، حتى بمصطلحات إسرائيلية.

ويتحدث الكثيرون منهم عن حياة البذخ والثراء والبيوت الفسيحة والخدم، وعن حياة الجالية الإسرائيلية في إيران (وإن كان ينبغي القول إن مثل هذه الحياة لم تقتصر على إيران فقط. فقد تحدث إسرائيليون مكثوا سنوات طويلة في دول أخرى حليفة لإسرائيل، مثل جنوب إفريقيا- العنصرية- أو دول في أميركا اللاتينية، عن انطباعات مشابهة جدا). وقد تحدث أحد رجال الأعمال الإسرائيليين، ويدعي يهودا أرتسيغيلي، عن مادية عشاء في القصر نذعي إليها من جانب شقيق شاه إيران، وقال إن المادية بدت أشبه بقصص «ألف ليلة وليلة»، الخرافية، حيث فتح له الباب أربعة من الخدم الذين يرتدون بدلات بيضاء مع أحزمة ذهبية، وتولى أربعة آخرون إجلاسه على الكرسي، وأضاف أن الشاه بنفسه خاطبه قائلا: «هنا في هذه الحجرة لا يوجد إسلام».

وقد نجح المخرج، شادور، في نقل التجربة المثيرة التي عاشتها الجالية الإسرائيلية في إيران طوال عقدين من الزمن، بواسطة

أفلام ٨ ملم صورها والدها وأصدقائهما. ويتحدث في الفيلم عوفر نمرودي، الذي ولد في إيران في أثناء عمل والده يعقوب نمرودي ملحقا عسكريا في السفارة الإسرائيلية في طهران، عن المشاريع الضخمة التي شاركت إسرائيل فيها إبان تلك الفترة، ومن ضمنها بناء سدود واستخدام التكنولوجيا الزراعية ومشاركة الكيبوتسات في تطوير الزراعة الإيرانية، أو باختصار حسب قول نمرودي «لقد شيذنا لهم دولة»، ولكنهم- أي الإيرانيين- كانوا ناكرين للجميل، حيث قاموا بطردنا من إيران. وفي مقطع آخر يتفاخر نمرودي الابن (عوفر) بأن أبه تلقى من الصناعة العسكرية الإسرائيلية هدية هي عبارة عن بندقية «عوزي» مذهبة، بكونه أول من باع ٥٠ ألف قطعة من البندقية الإسرائيلية الصنع. لقد كان ذلك الانتقال النهائي إلى المنطقة الرمادية في الذاكرة الجماعية... الأشياء التي عرفوها، أو لم يعرفوها، لكن كان من الأفضل عدم التحدث عنها. لقد كان الإسرائيليون الذين عاشوا في إيران على دراية تامة بحقيقة وماهية شاه إيران، وبالغجوات غير المحتملة بين النخبة وبين باقي الشعب، وهم ها يتحدثون عن ذلك صراحة في الفيلم.

وتأخذ طهران بعداً جديداً في الفيلم حين يتحدث نيسيم ليفي، الذي كان حارسا شابا في السفارة الإسرائيلية في العاصمة الإيرانية،

عن الشارع الذي شطر المدينة إلى شطرين، الشطر المنتمي إلى القرون الوسطى، حسب قوله، والشطر الغني الذي مثل بوضوح القرن العشرين. هناك فكرة رئيسة تتكرر في المقابلات وهي البلبلة العميقة والخلط وبين مصطلحات من قبيل «الغربية» أو «التقدم» وبين «الديمقراطية». أحد المتحدثين في المقابلات تساهل: أليس الدكتاتورية المتنورة أفضل من الديمقراطية؟ فيما أقر متحدث آخر، عمل مديرا لشركة مقاولات البناء الإسرائيلية «سوليل يونيه» في طهران، أن الحياة تحت حكم الشاه كانت حياة غير محتملة في دولة ديكتاتورية، قائلا: «هذا ليس شأننا».

ويعكس هذا التوجه تماما سياسة التحالفات التي اتبعتها إسرائيل منذ قيامها، فبيع الأسلحة لأنظمة الحكم الديكتاتورية ولكل من يزيد في الثمن، وفر لإسرائيل حلفاء إستراتيجيين، كما في حالة إيران الشاه، لكن ذلك وضع إسرائيل أيضا في الجانب غير الصحيح من التاريخ. وقد حدث الأمر ذاته كما هو معروف، فيما يتعلق بتحالف إسرائيل مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ومع دول كثيرة أخرى في إفريقيا حاليا. ولعل الموضوع الذي لا يتحدث الإسرائيليون عنه إلا قليلا جداً، هو أن بداية المشروع النووي الإيراني كانت في عهد الشاه، بدعم فعال من الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا، وبمشاركة إسرائيل أيضا في البحوث الذرية في إيران في ذلك الوقت. هذا السياق يؤكده في الفيلم الوثائقي ذاته البروفسور دافيد منشاري، والذي قال إنه كان لإسرائيل دور فاعل في إقامة جهاز المخابرات السرية الريبه التابع لنظام شاه إيران، جهاز «السافاك»، ومع أن الجعيع على علم بعلاقة إسرائيل بهذا الأمر، إلا إنه لا يجري التطرق إليه نهائيا في الخطاب الإسرائيلي في أثناء تحليل أسباب عداء إيران لإسرائيل. وقد وصف الكثيرون جهاز «السافاك»، بأنه الأكثر فظاعة ووحشية وإثارة للربح بين سائر أجهزة المخابرات في العالم، وهذا ما أكد عليه بوضوح البروفسور منشاري، الذي مكث في جامعة طهران عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، والذي روى من ضمن جملة ما رواه، أن أي حديث مع محاضر في الجامعة كان يجب أن يتم بمنتهى الحذر، وأنه كان لجهاز «السافاك» أذان وعيون كثيرة على طلبه الجامعة، وأن الحرم الجامعي لم يكن مزوداً بماكينات تصوير حتى لا يقوم أحد بتصوير مواد محظورة من جانب الرقابة، وأشياء أخرى عن رعب هذا الجهاز. ولعل ما هو أهم أن منشاري يبن في حديثه كيف أن الثورة (التي قادها الإمام الخميني) لم تكن تواقفة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وإنما أساسا لتحقيق العدالة. وربط منشاري بين أحداث الثورة في إيران وأحداث «الربيع العربي» وميدان التحرير في القاهرة. ففي أحد المقاطع الأرشيفية المصورة والمسجلة للمظاهرات (في طهران والقاهرة) يسمع المتظاهرون وهم يهتفون بنفس الشعارات المنادية بالاستقلال والحرية والدستور.

وينطوي فيلم «قبل الثورة» الوثائقي على مساهمة بالغة الأهمية في فهم تاريخ العلاقات بين إسرائيل وإيران. كذلك فإن الحكمة التي تتشابهك فيها الصور الأرشيفية والأفلام القصيرة والمقابلات، والعلاقة الشخصية للمخرج، تجعل الفيلم ينساب كقصة مثيرة وجميلة، رغم نهايتها المعروفة.

ثمة مساهمة إضافية للفيلم تتمثل ربما في فهم جذور العداة بين الدولتين (إسرائيل وإيران) والتي تكمن في ذات المكانة النخبوية التي تمتع بها ممثلو إسرائيل في مقابل السكان الأصلايين الإيرانيين. من هنا فإن إضاءة المنطقة الرمادية في الذاكرة الإسرائيلية تعتبر مسألة ضرورية في عملية الفهم. لقد كانت الأمور كلها مكشوفة، ومع ذلك فإن في التذكر إحراجا، وفي النسيان فضيلة، أما «العزاء» ففي التفكير بإسرائيل التي «بنت لهم دولة»!

^[1] طالب يدرس للقب الدكتوراه في قسم التاريخ في جامعة تكساس في أوستين، وينصب بحثه على التاريخ الاجتماعي الإيراني مع التركيز على الأقليات الدينية في عهد الشاه محمد رضا فهلوي. ترجمة خاصة من شبكة الانترنت.

متابعات

احتدام الصراع في إسرائيل حول المساواة في حقوق الصلاة للنساء في «حائط المبكى»!

حركة «نساء الحائط» تتحدى المؤسسة الدينية الأرثوذكسية وكبار الحاخامين الأشكناز والشرقيين



«نساء الحائط» خلال صلاتهن الأحد الماضي.

الأميركيين الذين يتحدثون بحدة أكبر حول الموضوع، وأن الخلاف حول الصلاة في باحة حائط البراق، المستمرة منذ ٢٥ عاما، فتحت جروحها قديمة في العلاقات المشحونة بين الحركتين الإصلاحية والمحافظة في الولايات المتحدة وبين المؤسسة الدينية في إسرائيل.

وقال الحاخام روبرت بار من ولاية أوهايو إنه «لمن المؤسف أن المؤسسة الأرثوذكسية احتكرت اليهودية وتحاول أن تملئ على الآخرين كيف ينبغي أن يحيوا حياتهم، وموضوع الحائط هو مجرد مؤشر على مشكلة أكبر بكثير. فهناك مشكلة في الاعتراف بالتهويد [على أيدي التيار اليهودي] الإصلاحي، وفي حق العودة [أي هجرة اليهود غير الأرثوذكسيين إلى إسرائيل]. وهذا تابع من أن المؤسسة الموجودة في إسرائيل تعترف بنمط حياة يهودي واحد فقط. وأنا لا أوافق على هذا الأمر... وأنا لست مستعدة لأن أوافق على أن مصلية في كنيسي، حملت طوال حياتها زيارة القدس، تعود وتروي لي أنها لا تحتاج بارتياح في الحائط. وأنه تم الزج بها في العماش، ولا يريدونها هناك.»

ووفقا للصحيفة فإنه «يتزايد عدد اليهود الأميركيين اليوم الذين ينتابهم الشعور بأنه ليس لديهم مكان في إسرائيل. فهذه مصلحة الجميع أن يستمر يهود الولايات المتحدة في الشعور بوجود رابط بينهم وبين إسرائيل، ولأسف فإنه بالنسبة للكثيرين من اليهود، وخاصة الجيل الشاب، أخذت تتراجع أهمية الحفاظ على علاقة مع إسرائيل.» وقالت الخاخمة شارون كلاينباوم، من مناهضتي، إن «ما يحدث الآن حول الحائط يخلق يهود الولايات المتحدة كثيرا. والشعور لدى عدد متزايد من اليهود هو أن الأرثوذكسيين سرقوا اليهودية منا وجعلوها أمرا بشعا. ولو مرتت في فرنسا بتجربة كاتي مرتت بها في إسرائيل، لصرخ اليهود جميعا أن هذا عداء للسامية. لكننا لن نتنازل، ونحن ضالعون في هذا الصراع منذ سنوات عديدة، وسنواصل النضال من أجل تغيير وجه إسرائيل.»

لقرار المحكمة المركزية في القدس. ورد بينيت بمهاجمة الوزيرة وقال إنها تتصرف «مثل فيل في حانوت للأواني الخزفية» وتخرب احتمالات التوصل إلى تسوية مع «نساء الحائط» وتزضي جميع الأطراف.

وحذرت ليفني بينيت من أن أية أنظمة يتم فرضها على الصلاة في باحة البراق ينبغي أن تصادق عليها وزيرة العدل، وقالت في رسالة بعثت بها إلى بينيت إن «قرار المحكمة مقبول علي، واعتقد أنها تتلاءم مع التحولات الكبيرة والإيجابية لدفع المساواة للنساء في المجتمع الإسرائيلي، العلماني والمتدين. وأنا مؤمنة بأنه حان الوقت، من الناخيتين الدستورية والاجتماعية - الثقافية، تطبيق سياسة تسامحة وتعددية في حائط المبكى، والسماح للنساء بالصلاة وفقا لطريقتهن وإيمانهن، خاصة وأنهن يقمن بذلك في الحيز المخصص للنساء فقط. وهكذا فإنه حتى بالنسبة لتيارات مختلفة، لا تفصل بين الجنسين خلال الصلاة، توجد هنا تسوية معينة.»

واتهم بينيت ليفني بأنها تسعى إلى الحصول على مكاسب سياسية من خلال عناوين في وسائل الإعلام، وأنها سربت رسالتها إليه إلى القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي قبل أن تصل إليه. وقال إنه يحاول تسوية النزاع بين الحريديم و«نساء الحائط» وأن رسالة ليفني تعرقل جهوده في هذا السياق.

«نساء الحائط»

واليهود الأميركيون

أشار الصحافي والباحث في العلاقات بين إسرائيل واليهود الأميركيين، شموئيل روزنر، في تقرير أصدره «معهد سياسيات الشعب اليهودي»، إلى أن «الشيان اليهود الأميركيين لا يحبون حقيقة أنه في باحة حائط المبكى يتبع فصل صارم بين الرجال والنساء، وأن المسؤولية عن ذلك بيدي حاخام أرثوذكسي، يفرض على الزوار قواعد سلوكية لا تتلاءم مع مفهومهم لليهودية. وخلال السنوات الأخيرة تم تشديد القواعد المتيعة في باحة الحائط، مثل الفصل بين مداخل الرجال والنساء، وليس فقط إلى باحة الصلاة مثلما كان متبعا في السابق، والذي أدى إلى شعور متزايد لدى يهود أمريكا بأن إسرائيل «تتطرف» من الناحية الدينية وموجودة على مناس «يقود إلى السلفية».

وأضاف روزنر أن «أزمة نساء الحائط لم تحل بعد، وتساهم في تراجع صورة إسرائيل بين المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة. ويقدر معين، فإن هذه الأزمة يمكن أن تلحق ضررا بالعلاقات بين إسرائيل ويهود أمريكا بعد سنوات عديدة. وتتعالى المطالب لدى القيادة اليهودية في الولايات المتحدة ومجتمعاتها، بين حين وآخر، من أجل إجراء تغيير في الوضع القائم في حائط المبكى بشكل خاص، وفي تعامل الدولة ومؤسساتها مع التيارات اليهودية» التقدمية بشكل عام.»

واستعرض تقرير، نشرته «معاريف» قبل أسبوعين، الفروق في مفاهيم اليهود المتدينيين في إسرائيل واليهود في أمريكا، وأشار التقرير إلى أن أعلاات يهودية اميركية من الطبقة المتوسطة العليا تتراد كنيسا في أيام السبت للصلاة، وأشارت الصحيفة إلى أن «هذه قصة نجاح لمفاهيم أميركية. لكن بمفاهيم إسرائيلية، فإن المسألة مختلفة.

المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية:

المؤسسة السياسية الإسرائيلية ضالعة أكثر مما ينبغي في منع تطبيق القانون في المناطق المحتلة!

ووصف مزور موجة القوانين ومشاريع القوانين العنصرية والعنصرية للديمقراطية التي تم سنها وطرحها على جدول أعمال الكنيسنت، خلال الدورتين الماضية والحالية، بأنها «موجة عكرة»، ورأى أن «الإشكالية الكبرى لهذه الظاهرة ليست كامنة في مشاريع القوانين فقط، فهي تنطوي على إشكالية من دون شك، ولكن كانت هناك مشاريع قوانين إشكالية طوال الوقت، والأمر الجديد هو أنه خلفا للماضي، عندما كانت مشاريع القوانين كهذه تأتي من جانب هومش المسؤنة للكيامية، من الصعب القول بأنها في حد ذاتها هذه المرة من قلب الهيمنة السلطوية، ومن جانب قوى قادرة عادة على تمزيق سن قانون.»

وبين هذه القوانين التي تم سنها فعلا في الكنيسنت، ما بات يعرف بـ «قانون النكبة» الذي يفرض عقوبات على من يحيي ذكرى النكبة الفلسطينية، أو من يشجع مقاطعة منتجات المستوطنات، وقال مزور إن «هذه ليست مشاريع قوانين إشكالية وائداة، وإنما ضررها أكثر من فائدتها.» وتطرق مزور إلى هبة أكتوبر في العام ٢٠٠٠، وإلى مقتل ١٣ مواطنا عربيا بنيران الشرطة الإسرائيلية في مدن وقرى عربية في إسرائيل. ويشار إلى أن مزور، بصفته المستشار القانوني للحكومة، قرر إغلاق جميع ملفات التحقيق ضد أفراد الشرطة بهذا الخصوص.

وادعى مزور أن إغلاق ملفات التحقيق هذه سببه إطالة عمل «الجنة أور» الرسمية التي حققت في الأحداث، «لأنه عندما تم تعيين لجنة أور، جرى تعجيد عمل دائرة التحقيق مع أفراد الشرطة التابعة لوزارة العدل.» وكل عمل اللجنة كان طويلا جدا. وقد تطرقت اللجنة إلى مسائل عامة، براني لم تكن حاجة لها، وعندما تم اكتشاف التحقيق بعد تقديم تقرير اللجنة، كان من الصعب العام، تعيين مزور قاضيا في المحكمة العليا، مثلما تم تعيين أسلافه في منصب المستشار القانوني قضاة في المحكمة. وليس واضحا ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية، اليمينية المتطرفة بطبيعتها، ستوافق، أو على الأصح ستنتج في منع هذا التعيين. وتبين من المقابلة أن مزور يحمل أفكارا تتعارض مع معظم مبركات الحكومة والكنيسنت اليمينية، وخاصة فيما يتعلق بالنظام الديمقراطي.

سوف نورطكم، وسنشعل المنطقة،» ولذلك فإنه يوجد هنا نوع من التمرد. ولا شك في أن نشطاء جباية الثمن هم أقلية صغيرة، لكن الحقيقة هي أنه يوجد هنا شعور بأن قيادة المستوطنين، التقليدية والمسؤولة، أخذت تضعف.» وقال مزور إن قدرة المستشار القانوني للحكومة على مواجهة مخالفات المستوطنين محدودة، وهو بحاجة إلى مساعدة مباشرة من المستوى السياسي، وبشكل خاص من رئيس الحكومة لهمان الأمن.

وأضاف أنه «من دون تعاون ومساعدة فعالة وحقيقية من جانبها، فإن القدرة على دفع خطوات جدية لمشابحة لمكافحة الفساد العام والإجرام المنظم، ستكون مستحيلة. وفي المستوى السياسي والأمني يتراوح احتمال الحصول على مساعدة وتعاون ما بين عدم الرغبة في معالجة الوضع وبين معارضة ذلك.»

«معاهدة جنيف لا تسري

على المستوطنات»!

ورأى مزور أن على إسرائيل أن تعلن أنها «تطبق معاهدة جنيف على إدارة المناطق، فالوضع الحالي شاذ، وبمس دولة إسرائيل مرتين، مرة على المستوى الدولي بسبب تنكرها للمعاهدة، ومرة على المستوى العملي لأنها في الواقع ترى نفسها ملزمة بالعمل وفقا للمعاهدة، وثمة أهمية لأن تكون إسرائيل جزءا من عائلة الشعوب المتنورة، وهذا التنكر لمعاهدة جنيف يلحق ضررا بالدولة. فهي تسمح بذلك بتصويرها كدولة ظلامية ولا تعترف بإحدى المعاهدات الأساسية في القانون الدولي، والتي تشارك فيها جميع دول العالم تقريبا.»

وفيما يتعلق بالبلد رقم ٤٩ في معاهدة جنيف الذي يحظر نقل سكان دولة احتلال إلى منطقة تخضع لاحتلالها، اعتبر مزور أنه «في هذا الموضوع بالذات يوجد لدى دولة إسرائيل قرار صادر عن المحكمة العليا، ويتأييد أغلبية القضاة، بأن معاهدة جنيف لا تسري على وضع المستوطنات.» وأضاف أن «التفسير الذي تبناه غالبية القضاة في قرار الحكم يقول إن هذا البلد يتعامل مع نقل السكان بالإكراه، وذلك كغير من الحرب العالمية الثانية، بينما الحال هنا هي أنه لم يتم نقل

تظاهر مئات اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا)، صباح أول من أمس الأحد، في باحة حائط البراق (حائط المبكى) احتجاجا على صلاة مجموعة من حركة «نساء الحائط» في المكان، بمناسبة بداية شهر تموز العبري.

ويتصاعد التوتر في إسرائيل مؤخرًا حول قضية صلاة «نساء الحائط»، في بداية كل شهر عبري، وفقا لطقوس مختلفة عن الطقوس العادية لصلوات النساء، وخارج الحيز المخصص للنساء. وتصرح هذه الحركة بأنها ستواصل «النضال من أجل المساواة في الحقوق في الصلاة» في باحة حائط البراق. وتؤكد أنها «لا تنوي التنازل لأحد فيما يتعلق بتطبيق رسالتها وممارسة نمط حياتها».

ويقود المظاهرات ضد «نساء الحائط» كبار الحاخامين، وبينهم عوفاديا يوسيف، الزعيم الروحي لحزب شاس لليهود الشرقيين، وأهارون شطايمنان، زعيم الحريديم الليتوانيين، وهي أكبر طائفة حريدية أشكنازية، وشموئيل رابينوفيتش، حاخام «حائط المبكى». وذكرت صحيفة «معاريف» أن مندوبين عن الطوائف الحريدية المختلفة اجتمعوا ليلة الأربعاء - الخميس الماضية لدى الحاخام رابينوفيتش من أجل التخطيط للمظاهرة ضد «نساء الحائط».

وقالت الصحيفة إن الشرطة اعتقلت شابا حريديا، يوم الخميس الماضي، بعد أن طرح سوألا من خلال موقع الكتروني باسم «كيبا»، أي القنسوة التي يعتمرها اليهود المتدينون، حول ما إذا يسمح بإطلاق النار على «نساء الحائط»، لدى حضورهن إلى حائط البراق بلباس «غير محتشم» وأجاب حاخام أن هذا عمل تحظره الشريعة اليهودية.

رغم ذلك، فإن هذا يدل على تصاعد السجال حول صلاة «نساء الحائط» في المنطقة المخصصة للنساء في باحة حائط البراق، ليصل إلى حد الصراع في الحلبات العامة والقضائية والسياسية في إسرائيل، في الأونة الأخيرة. وهاجمتهن زعامات الحريديم بشدة. وتطرق الحاخام عوفاديا يوسيف إلى هذه المجموعة النسائية قائلا «توجد غيبات ياتين إلى حائط المبكى، ويضعن الثلالات ويصلين. إنهن مجنونات، يردن المساواة، ولا يردن رضا السماء، ويجب التنديد بهن والحذر منهن.»

من جانبه، وصف الحاخام شموئيل رابينوفيتش صلاة «نساء الحائط» بأنه «صراع سياسي متعصب لمجموعة متطرفة، تحركه جهات لديها مصالح وتريد تحويل باحة حائط المبكى إلى ساحة نزاع.» ووصف حاخامون من مجلس الحاخامية الرئيسية نشاط هذه الحركة بأنه «استفزازي»، كذلك مارست جهات حريدية العنف ضد «نساء الحائط»، كما حصل الشهر الماضي، عندما تم إلقاء كراس وأشياء أخرى على هؤلاء النساء. وعندما وصلت نحو ٣٠٠ امرأة من «نساء الحائط» للصلاة في باحة حائط البراق، الشهر الماضي، بمناسبة بدء شهر سيفان العبري، حشدت المدارس الحريدية، بأمر من الحاخامين، الـ ٦ آلاف تلميذة في الباحة من أجل منع «نساء الحائط» من إقامة طقوسهن.

خروج «نساء الحائط»

عن التقاليد والحيز

بعد الاحتلال الإسرائيلي في حرب حزيران العام ١٩٦٧، قررت السلطات تقسيم باحة البراق إلى قسمين: «القسم الديني»، المقسم بين باحة الرجال الكبيرة وباحة صغيرة مخصصة للنساء وتسمى «عيزرات نثيم»، و«القسم الأثري»

الحساسة. وهناك ظاهرة التعاطف مع المستوطنين والتي تؤدي إلى تعامل متسامح. كما أن قسما من مطبقي القانون هم بانفسهم من سكان المنطقة [المستوطنات] وهذا يخلق واقعا يكاد يكون مستحيلا من الناحية الإنسانية. والمسئويات المهنية الميدانية تتعامل مع مخالفات المستوطنين على أنها حبة بطاطا ملتهية، ومن يريد الحفاظ على نفسه يتبعدها.»

ورأى مزور أنه «يوجد دائما شعور بأن المؤسسة السياسية [الإسرائيلية] تتحدث بلغة مزدوجة... ويتكلم عام فإنه في حال حدوث صحوة في القيادة فإنها تتلاشى بسرعة. وبشكل أساس، فإن هذا موضوع تتعامل معه المؤسسة السياسية في أحسن الأحوال على أنه من الأفضل ألا يتم التعامل معه أكثر من اللازم، والقوى الليبيريين لدى الشرطة التي يفترض أن تتعالج مخالفات الإسرائيلييين في المناطق ليست كافية أبدا. وكانت هناك فترات لم يكن خلالها في الخليل، وهي المنطقة الأكثر إشكالية في المناطق، أكثر من سيارتين للشرطة. ومن الجهة الأخرى فإن الجيش، الذي هو المسؤول الأعلى في المكان، لا يرى أبدا أن بين مهماته تطبيق القانون، رغم أنه الجهة الأولى التي تواجدت في المكان لدى ارتكاب المخالفات.»

وفسر مزور أداء قوات الجيش الإسرائيلي بأنه «لا يتلقى فعلا رسالة واضحة من القيادة بأنه يتوقع منه أن يطبق القانون. وحقيقة هي أن الدولة لا تنجح في الوصول إلى وضع تتمكن فيه من تطبيق فعال للقانون في مجال الباغ الحساسية. وهو بالغ الحساسية لأنه مجال بإمكانه أن يشعل المنطقة كلها، وعمليا كان يجب أن تكون هناك مصلحة مزدوجة لدى المستوى السياسي في هذا السياق بتطبيق القانون.»

ورأى مزور أن استخدام تسمية «جباية الثمن» لاعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، وليس تسمية «ارهاب»، تمنح نوعا من الشرعية للتعامل مع هذه الظاهرة بأدوات غير حاسمة وغير واضحة. وأضاف أن «المفارقة هي أن فكرة جباية الثمن ليست موجهة ضد الفلسطينيين. إنهم الأداة، هم الضحية... يعتقدون على الفلسطينيين لكن عين المنفذين موجهة نحو الحكومة. وهي هدفهم. وهذه المجموعة تقول عمليا للحكومة: «إذا أخلتكم بؤرا استيطانية عشوائية فإننا

أدى المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية، مناحيم (ميني) مزور، بأقوال غير مالوف لمسؤول في هذا المنصب الإدلاء بها، خاصة فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للضفة، وانتهاكات المستوطنين للقانون، وابتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين وأملاكم.»

وزعم أن مزور لم يعد يتولى مناصبا رسميا إلا أن أقواله، التي جاءت عبر مقابلة مطولة أجرتها معه صحيفة «هارتس»، ونشرتها في ملحقها الأسبوعي يوم الجمعة الماضي، هي بمثابة «محاسبة للذات» الإسرائيلية.

قال مزور إن تطبيق القانون في المناطق [الفلسطينية المحتلة] سيتم فقط عندما لا يكون فيها إسرائيليون، وأكد أنه عندما تجول في مدينة الخليل من أجل الاطلاع على سلب المستوطنين المحال التجارية في قلب المدينة، لمس «وجد أطفال [المستوطنين] مفسار ولم يتعلموا الحديث مع يهود لكنهم تعلموا الكراهية»، وأكد أنه «تقطن في الخليل واحدة من أكثر المجموعات المتطرفة بين المستوطنين، ويبدو لي أن جوهر ما يحدث هناك هو تربية الأطفال على الكراهية.»

ووصف مزور سلوك المستوطنين بأنه «ليس غربا جامحا، وإنما هو شرطي جامح. ولا يوجد شك في أنه جامح، ولا يوجد أي شك في أنه توجد هناك ظواهر، لن يحظر في باننا أنها سستمر بدون معالجة فورية وحازمة لو أنها جرت داخل دولة إسرائيل. وتوجد هنا عدة جوانب موضوعية تصعب تطبيق القانون بشكل فعال، وهي: عدم التعاون والتشكيك بنوايا إسرائيل من جانب الضحايا الفلسطينيين، ومعظم المخالفات التي يدور الحديث حولها هي مخالفات على خلفية قومية ويوجد هنا نوع من مؤامرة صمت من جانب المجتمع الذي يخرج الجانحون منه. وفي المجتمع المدني تعتبر المخالفات كشيء موجود في هامش المجتمع، ليس شرعيا، وفي واقع المناطق يوجد جنوح منظم، أيديولوجي... وفي أحيان كثيرة يمنع السكان [المستوطنون] في المناطق الشرعية لهذه الأعمال ولا تعتبر جنوحا، ولذلك توجد ظاهرة واضحة تتمثل بمؤامرة صمت ودعم.»

لكن ما يؤثر حفيظة مزور أكثر هو أن «هناك ضلوعا سياسيا أكثر مما ينبغي في [منع تطبيق القانون، وبخاف جزء من المؤسسة المهنية من التعامل مع هذه القضية

مع تنظيم حملة خاصة لجمعه

«السلاح غير المرخص» في إسرائيل «مشكلة إستراتيجية لا تقل عن التهديد الإيراني»!

«ظاهرة انتشار السلاح غير المرخص واستخدامه هي بمثابة سرطان يتفشى في جسد المجتمع»!



بغير صلاحية أو تصريح خلال خدمتهم العسكرية، النظامية أو الاحتياطية، بينما استولى آخرون على أسلحة كفتائم في الحرب أو في العمليات العسكرية ، فضلا عن الأسلحة التي تدرجرت إلى أيدي مواطنين مختلفين عبر عناصر وجهات أخرى مختلفة! والمعروف، أن جزءا كبيرا جدا من الأسلحة والوسائل القتالية غير المرخصة التي تباع وتشترى في «السوق السوداء» في إسرائيل مصدره الجيش الإسرائيلي ومعسكراته ومخازنه، سواء مما تتم سرقةه أو مما يقوم جنود بييعه!

سهولة مرعبة!

يعرف كل مواطن في إسرائيل اليوم، وخلال السنوات الأخيرة كلها، مدى السهولة المرعبة التي يمكن بها الحصول على أية قطعة سلاح، إذا ما توفر ثمنها المالي. وما عمليات القتل شبه اليومية التي تقع في طول البلاد وعرضها، وفي الوسط العربي بشكل خاص، سوى الدليل الدامى القاطع على هذه الحقيقة، ولا يقتصر عجز الشرطة في مقاومة هذه الآفة على انعدام جهد حقيقي استباقي يتمثل في حملات وقائية تنفذها لضبط هذه الأسلحة ومصادرتها، بل يتعداه إلى أن كثيرا من الحالات التي وقعت فيها جرائم بالسلاح غير المرخص انتهت من دون أن تنجح الشرطة في وضع يدها على منفذ / الجريمة، أو حتى على «أداة الجريمة»!

ويستدل من معطيات الشرطة أن العام ٢٠١٢ شهد ما لا يقل عن ١٠٦٠ حادثة إطلاق نيران من أسلحة غير قانونية، من بينها نحو ٦٠٠ في الوسط العربي (ما يعادل ٥٠٪!) فيما يرجح أن العدد الحقيقي هو أكبر بكثير، نظرا لأن تلك الحوادث هي التي تم تسجيلها رسميا بعد تبليغ الشرطة عنها / علمها بها، ناهيك عن الحالات العديدة التي لا تصل الشرطة إليها.

وليس أدل على مدى السهولة المرعبة في الحصول على سلاح غير مرخص، أيا كان، من الحادثة المأساوية التالية: قبل نحو عام، في أيار ٢٠١٢، عثر على جثة فتى في السابعة عشرة من عمره وعليها آثار الرصاص الحي في حقل محاذ لقرية عيلوط العربية، المجاورة لمدينة الناصرة، وخلال التحقيق في الجريمة، وصلت الشرطة إلى فتى آخر في السن نفسها من القرية نفسها تبين، لاحقا، أنه نشب خلاف بينه وبين طالب آخر زميل له في المدرسة في ذلك اليوم فقرر اقتناء مسدس «لحسم الخلال»! وبغلا، حصل الفتى على مسدس وتوجه إلى أحد الحقول المحاذية برفقة صديق له بغية «التدريب الجريمة»! وبغلا، وخلال ذلك، انطلقت رصاصة من المسدس أودت بحياة الصديق!

وكان ضابط رفيع في الشرطة الإسرائيلية قد أكد، في حديث لإحدى وسائل الإعلام، أن «من يرغب في الحصول على سلاح غير قانوني في إسرائيل، يستطيع ذلك بسهولة فائقة»! ويضيف: «يكفي أن تتوجه إلى أماكن محددة وتسال شخصا ما عن كيفية الحصول على السلاح، فيوجهك إلى شخص آخر ومنه إلى ثالث لتحصل على مرادك!»

الثلاثاء ٢٨/٥/٢٠١٣).

وفي إطار حملتها الإعلامية، دعت الوزارة المواطنين إلى «تسليم قطع الأسلحة التي بحوزتهم بصورة غير قانونية»، متعهدة بمنح أي مواطن يقوم بذلك خلال فترة الحملة «حصانة» من مغبة تقديمه إلى محاكمة جنائية بتهمة حيازة سلاح غير مرخص»، مؤكدة في الوقت ذاته أن «الحصانة لا تسري على أية مخالفات جنائية تم ارتكابها بواسطة ذلك السلاح»!

«نتائج طيبة»... برمجة!

في معرض تعليق قرارها بشأن التمديد، نشرت الوزارة ما أسمته «تلخيصا مرحليا» اعتبرت فيه أن الحملة «حققت نجاحا ونتائج طيبة» وأن «شرطة إسرائيل راضية عن النتائج وعن تعاون المواطنين». وتمثلت «النتائج الطيبة»، حسب الوزارة، «بتسليم ٥٠ قطعة من السلاح في مراكز الشرطة المختلفة، غالبيتها من المسدسات التي انتهت مدة ترائخيصها وقرر أصحابها تسليمها أو التي توفي أصحابها القانونيون». ونوهت بأن «العدد الأكبر من قطع السلاح التي تم تسليمها للشرطة سُجِّل في لوائي المركز وتل أبيب».

ولئن كانت الوزارة اعتبرت أن جمع ٥٠ قطعة من السلاح يمثل «نجاحا ونتائج طيبة»، فإنما يستند هذا التقييم إلى ثلاث حقائق أساسية، على الأرجح: الأولى، تتمثل في «التعريف» الذي اعتمدته الحملة بشأن «السلاح غير المرخص»، والذي ركز، بوجه أساس، على «الأسلحة التي انتهت مدة ترخيصها والأسلحة التي تعود رسميا إلى أشخاص فارقوا الحياة»- من دون أن يتم التركيز على الأسلحة المنتشرة بين دوائر الإجرام والجنوح، والتي يفترض بالشرطة أن تتحمل المسؤولية عنها فتشن حملات خاصة لضبطها، مصادرتها وجمعها، لا انتظار حاملها إلى الاستجابة لنداءات الشرطة ودعواتها إليهم لتسليمها، بمبادرتهم! وهذه، كما هو معروف، تشكل الجزء الأكبر من الأسلحة غير المرخصة. الثانية، أن الوزارة والشرطة تعمدتا عدم نشر أية أرقام تقديرية مسبقة حول الموضوع، ما يخلق لدى المواطنين العاديين وغير المتابعين انطباعا عاما بأن الكمية التي تم جمعها هي «كمية كبيرة»، نسبيا، والثالثة، أن الجزء الأكبر من الكمية التي تم جمعها كانت في لوائي المركز وتل أبيب، اللذين يشكلان في أذهان عامة المواطنين اليهود في إسرائيل «بؤرة الإجرام» الأولى والأكبر!

غير أن «النجاح والنتائج الطيبة» التي تتحدث عنها الشرطة تبدو هامشية للغاية عند العودة إلى التقديرات الرسمية التي كانت رشحة عن مصادر في الشرطة، من قبل، حول حجم ظاهرة «السلاح غير المرخص» في إسرائيل، وعند النظر إلى حقيقة تشفي هذه الظاهرة بشكل خطير في الوسط العربي، حيث لا تبذل الشرطة جهدا حقيقيا وجديدا لمحاربتها والقضاء عليها، فقد تحدثت تلك التقديرات عن «آلاف القطع من الأسلحة المختلفة، سواء تلك التي انتهت مدة ترخيصها أو التي يحملها أشخاص

كتب سليم سلامة:

نظمت وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية حملة خاصة «لجمع السلاح غير المرخص»، أو السلاح غير القانوني، المنتشر في البلاد، كان من المقرر أن تنتهي يوم ٨ حزيران الجاري، لكنها أعلنت، قبل ذلك، تمديدھا أسبوعا آخر، لتنتهي يوم ١٥ حزيران الجاري. وعزت وزارة الأمن الداخلي قرار التمديد هذا إلى «النجاح» الذي حققته هذه الحملة التي بدأت يوم ١٩ أيار الأخير ومهدت لها الوزارة بحملة ترويج إعلامية واسعة في جميع وسائل الإعلام الإسرائيليّة.

وكانت الوزارة قد أوضحت، في حملتها الإعلامية التمهيدية، أن «السلاح غير القانوني هو السلاح الذي يحوزة أي مواطن من دون أن يكون قد حصل على ترخيص مناسب ونافذ من الجهة الرسمية المخولة، منبهة إلى أن المادة رقم ١٤٤ من قانون العقوبات الإسرائيلي تقضي بغرض عقوبة السجن الفعلي سبع سنوات على كل «من يقتني أو يحمل سلاحا من غير ترخيص قانوني». ونكرت أن ثمة «أسلحة ووسائل قتالية في حوزة المواطنين، خافيا للقانون»، تشمل «أسلحة انتهت مدة ترخيصها، وأسلحة تعود رسميا إلى أشخاص فارقوا الحياة، وأسلحة مسروقة، ووسائل قتالية أخرى مختلفة».

أما عن «هدف الحملة»، فقد أشارت الوزارة إلى أن «وزارة الأمن الداخلي ودائرة ترخيص الأسلحة وشرطة إسرائيل ستطلق حملة لجمع قطع السلاح والوسائل القتالية الأخرى المنتشرة بين الجمهور، بين أيدي المواطنين، بصورة غير قانونية ومن دون أن تكون خاضعة لأي رقابة رسمية أو قانونية، وذلك من أجل تقليص كميات هذه الأسلحة والوسائل القتالية التي قد تستخدم للمس بالمواطنين الأبرياء ومن أجل تحسين وتعزيز الشعور بالأمن والأمان لدى الجمهور»!

وتحدثت الوزارة عن «تقليص الكميات» لكنها لم تذكر في حملتها الإعلامية هذه أية أرقام تشير إلى تقديرات عديدة بشأن قطع السلاح والوسائل القتالية المختلفة غير المرخصة وغير القانونية المنتشرة في إسرائيل، بالرغم عن وجود تقديرات كهذه لدى الشرطة في هذا الشأن كانت تناقلتها بعض وسائل الإعلام الإسرائيليّة في مناسبات سابقة، هذا، بينما تشير المعطيات الرسمية الصادرة عن الوزارة ذاتها إلى أن في إسرائيل اليوم حوالي ٣٠٠ ألف (٢٩٢٦٧٥) قطعة سلاح «مرخصة» بين أيدي المواطنين المندمين، من بينها نحو ١٦٠ ألف قطعة تعتبر «شخصية»، بينما تعتبر ١٤٠ ألفا أخرى منها «منظمة» (غير شخصية، بل تُعنى بفضل المنظمة/ الشركة التي تشغل حامل الترخيص)، مع العلم بأن هذه الأرقام لا تشمل قطع السلاح التابعة للجيش والشرطة ومفوضية السجون. وتعني هذه الأرقام أن هناك قطعة سلاح واحدة «مرخصة» على كل ١٩ مواطنا منديا بالغا في إسرائيل (راجع مقالنا حول «الأسلحة المرخصة» في إسرائيل، ملحق «المشهد الإسرائيلي» - العدد ٣٠٨،

كتب برهوم جرابيسي:

تتسارع في هذه الأيام عملية تشريع قانون جديد يهدف، بحسب ما هو معن، إلى وقف حالة تركيز قسم كبير وجدي من الاقتصاد في يد عدد قليل جدا من الأشخاص، ولهذا يُعرف القانون باسم «قانون التركيز»، وهذه حالة يجري التداول بها في إسرائيل في السنوات السبع الأخيرة على وجه الخصوص، بعدما رأت الأوساط الاقتصادية أن التخصص من جهة، وتضخم حيتان المال بوتيرة سريعة جدا من جهة أخرى، أديا إلى أن يكون الجزء الأكبر من الاقتصاد في يد عدد قليل من الناس، ما يعني أن أي أزمة لدى أحدهم، ستعكس فوراً على نسبة جدية من الاقتصاد، ولكن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، بل أيضا أن أصحاب الاحتكارات لديهم قوة سيطرة على شركات أخرى ومتشعبة تحمي مصالحهم الأخرى.

في حين كان يجري الحديث قبل سنوات عن أن ٣٠ عائلة تسيطر على ٥٠% من الاقتصاد، منها ١٦ عائلة فقط تسيطر على ٣٤% من الاقتصاد، فإن المعطيات الجديدة باتت تتحدث الآن عن ٢٠ عائلة تسيطر على نحو ٥٠% من الشركات التي يتم التداول بأسمهمها في البورصة الإسرائيلية، ولربما أن العدد الأخير ليس دقيقا، ولكن ما هو واضح أن عدد العائلات المسيطرة في تراجع. ويشكل مراقبون ومحللون وأعضاء كنيست في أن يكون القانون ناجعا في تقليص حالة التركيز الاقتصادي، لأن سبل الائتلاف في القانون ستبقى قائمة بشكل لا يغير النتيجة. إلى ذلك، فإن الجهات الاقتصادية تقول إن الخطورة تكمن في أن الكثير من العائلات تسيطر على مجالات متنوعة من الاقتصاد، مثل الصناعات والاستثمارات المالية في آن واحد، ومنها عائلات تسيطر أيضا على وسائل الإعلام، لتضمن رأيا عاما يسبكت على الأوضاع الاقتصادية واتساع الفجوات الاجتماعية، التي تعتبر الفجوات الأوسع في الدول المتطورة.

وقد نشر المحلل الاقتصادي إيتان أفريئيل مقالة موسعة في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» يستعرض فيها جوانب من الظاهرة، مع تسليط أضواء أيضا على جانب السيطرة على وسائل

جدل حول قانون منع الاحتكارات الضخمة المتشعبة في إسرائيل!

* ٢٠ عائلة في إسرائيل تسيطر على نصف الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة *القانون المقترح يضع سقفا عاليا يسمح ببقاء الوضع القائم *النواب يحاولون عدم التطرق إلى احتكار وسائل الإعلام الإسرائيلية*

كتب برهوم جرابيسي:

الإعلام، بهدف خلق رأي عام غير أنه بقضية الاحتكارات، وقابل للسياسة الاقتصادية المنتهجة رسميا. ويقول أفريئيل إنه في إسرائيل، كما في غالبية دول العالم، يسيطر رجال الأعمال على الاقتصاد من خلال السيطرة على المؤسسات المالية، وعلى أموال الآخرين، بمعنى أموال الجمهور. وعشية أقرار «قانون التركيز»، فإن إسرائيل لا تختلف كثيرا عن الولايات المتحدة، كما كانت عليه قبل نحو قرن، فالغالبية باتت تعلم أن نحو ٢٠ عائلة تسيطر على نصف الشركات التي يتم التداول بأسمها في البورصة، وأن نصف أموال الاعتمادات التي يقدمها سوق المال في إسرائيل، هي أموال صناديق التقاعد للجمهور في إسرائيل، والمبلغ المقدر نحو ٦٧٥ مليار دولار.

ويشير أفريئيل إلى إشكالية الاحتكارات الضخمة في إسرائيل، إذ تجد لدى العائلة الواحدة، من عائلة حيتان المال، أو «الطغمة المالية»، احتكارات متشعبة ترتبط ما بين الصناعة والبنوك وأسواق المال ووسائل الإعلام، وأن هذه العائلات تضخم ثراءها من خلال الارتكاز على الاعتمادات المالية، التي هي أساسا أموال الجمهور، فمثلا من الممكن أن تجد عائلة واحدة تسيطر على قطاع إنتاجي لإحدى الصناعات وفي نفس الوقت تسيطر على أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين، ولها أسهم كثيرة في إحدى كبرى وسائل الإعلام.

ويعطي أفريئيل على ذلك مثلا الثرى الإسرائيلي نوحى دانكر، الذي تثار حوله ضجة كبيرة في إسرائيل، تأخذ حيزا يوميا في وسائل الإعلام الاقتصادية وحتى السياسية، بسبب الأزمة المالية التي يواجهها، وهو يسيطر على عدة شركات ومؤسسات مالية، ويجد صعوبة في تسديد التزامات ديون سابقة.

السيطرة على وسائل الإعلام

ويقول أفريئيل إنه خلال أبحاث لجنة المالية البرلمانية، سأل نواب مسؤولين في وزارة المالية عن جانب وسائل الإعلام، وتغيير مسألة الاحتكار فيها عن قانون منع «التركيز»، ورد أحد المسؤولين مديعا أن الموضوع لم يكن ضمن عمل الطاقم، الذي عمل على اعداد مشروع القانون

ونظرا لأن تجارة السلاح غير المرخص تجري بهذه الطريقة، فليس سرا أن الحصول على سلاح غير مرخص في الوسط العربي أسهل بكثير، علما بأن الطريقة نفسها معتمدة في الوسط اليهودي أيضا، مع أن «السلسلة» هناك قد تكون أطول، لكن النتيجة هي ذاتها. فالطريقة السائدة، غالبا، تتمثل في اعتماد التجار على «وسطاء» مهمتهم إحضار الزبائن / المشترين «والتفاوض» معهم والتأكد من أنهم ليسوا مخبرين أو عملاء للشرطة. وبعد الاتفاق على شروط «الصفقة»، يتم التسليم في مناطق متفق عليها وغير مثيرة للشبهات، وهكذا، لا يحصل، في الغالب، أي اتصال أو احتكاك مباشر بين «الزبون» و«الموزع» / التاجر. ويستفاد من معطيات الشرطة الإسرائيلية أن قطع السلاح والوسائل القتالية الأخرى المختلفة تباع، في «السوق السوداء»، بأسعار تتراوح بين بضعة آلاف قليلة من الشواقل (للمسدسات) وبين ٣ - ٥٠ ألف شيكل (لبندقية رشاش M-١٦ مسروقة من الجيش الإسرائيلي)، بينما يبلغ سعر الرشاش من نوع «كارل غوستاف» نحو ١٥ - ٢٠ ألف شيكل.

محاولات طمأنة ينسفاها الواقع شبه اليومي!

تبدل الشرطة الإسرائيلية، في كثير من المناسبات وعلى أسن غير قليل من قاداتها، جدا واضحا للتخفيف من هول آفة الأسلحة غير المرخصة وطمأنة الجمهور بأنها «تتخذ خطوات جديدها» ومن خلال الادعاء بأن الوضع في إسرائيل «مختلف تماما عنه في الولايات المتحدة

الظاهرة، لأنه سقف عال.

وهذا الانطباع كان لدى أعضاء في لجنة المالية البرلمانية التي تبحث القانون، وأبرزهم النائب عن حزب الليكود، ورئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين، الذي قال في الأسبوع الماضي إن تفاصيل مشروع القانون المطروح وضعت «من أجل حماية مجموعات اقتصادية معينة»، في حين أكدت رئيسة حزب «العمل» ورئيسة المعارضة البرلمانية شيلي جيموفيتش أن مشروع القانون لم يؤد إلى إحداث تغيير جوهري في الاحتكارات القائمة في الإسرائيلي.

وخلال البحث الأخير الذي جرى في الأسبوع الماضي في الكنيست اتهم النائب ريفلين بشكل واضح معدي القانون بأنهم خططوا بداية لحماية أكبر ثماني مجموعات اقتصادية احتكارية من القانون المطروح، بينما جرى استهداف مجموعات أخرى كي لا يحميها القانون.

وقالت النائبة يچيموفيتش إنه كي يكون القانون فعالا يجب تخفيض السقف المالي الذي حدده القانون، من حيث حجم الاحتكارات المتشعبة المسموح بها، وإلا فإن القانون لن يؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في الوضع القائم.

وقالت النائبة الجديدة ستاف شابرير من حزب «العمل»، ومن قيادات حملة الاحتجاجات الشعبية، إن السقف الذي يطرحة القانون سيسمح لحيتان المال بالاستمرار في احتكاراتهم الضخمة والمتشعبة والتي تربط ما بين الصناعة والتجارة وبين المؤسسات المالية. وفي مرحلة ما، شعرت النائبة غيلا غلميليل، المسؤولة عن فريق نواب الائتلاف في لجنة المالية، أن إقرار بنود معينة في القانون سيكون موضع خطر، نظرا للمعارضة التي ظهرت بين النواب من فريقتي الائتلاف والمعارضة، وعليه طلبت وقف الأبحاث، بزعم أن موظفي وزارة المالية لم يطرخوا كامل المعطيات الضرورية لاستكمال الأبحاث حول مشروع القانون.

ويمنص اتفاق الائتلاف الحاكم، الذي أبرم في شهر آذار الماضي، على الانتهاء من سن قانون منع الاحتكارات حتى انتهاء الدورة البرلمانية الصيفية، كي نهاية شهر تموز المقبل.

في كل ما يتصل بالأسلحة المتناقلة في الشوارع»، لكن واقع حدوث الجرائم وسقوط الضحايا شبه اليومي في إسرائيل يضطرها إلى الاعتراف بأن «الظاهرة خطيرة» وبنانه طالما كان هناك طلب، فسيتوفر العرض أيضا! بل يذهب قائد الوحدة المركزية في الشرطة، النقيب ميخائيل شفشك، إلى القول بأن «ظاهرة انتشار السلاح غير المرخص واستخدامه هي بمثابة سرطان يتفشى في جسد المجتمع»!

والحملة التي تنظمها الشرطة ووزارة الأمن الداخلي الآن لجمع «الأسلحة غير المرخصة» تأتي في محاولة لامتصاص بعض الغضب الشعبي العام على تفشي ظاهرة انتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها، وخاصة على خلفية تحول الجرائم في إسرائيل وسقوط الضحايا جراءها إلى واقع شبه يومي، في محاولة منهما (الوزارة والشرطة) لإظهار الاهتمام بالأمر والعمل على معالجته، بينما تؤكد الحقائق الميدانية أن الشرطة لا توظف جهودا وبطاقات كافية للنهوض بالمسؤوليات التي يليقها عليها القانون لاجتثاث هذه الظاهرة، وهو ما يترك المواطنين في إسرائيل عامة، وفي الوسط العربي خاصة، في محصلة الأمر، في حالة من انعدام الأمن والأمان اليومي، وهو ما اضطر المختش العام للشرطة الإسرائيلية، ويوحنا دانيئو، إلى الاعتراف به أمام لجنة الداخلية التابعة للكنيست، مؤخرا، إذ قال: «حينما يشعر المواطن بانعدام الأمن والأمان، كما هي الحال اليوم، فهذه مشكلة شرطة إسرائيل ودولة إسرائيل. إنها مسألة إستراتيجية لا تقل عن التهديد الإيراني»!

مذ آذار ٢٠١١: إسرائيل اعتقلت وطردت ٢٠٠ طفل أجنبي في سن حتى ٦ أعوام!

* مؤتمراً خاص لمجموعة من المنظمات الحقوقية يكشف مزيداً من المعلومات عن السياسة القاسية التي تنتهجها إسرائيل ضد العمال الأجانب وطالبي اللجوء*



إحدى جلسات المؤتمر.

وقالت: «تهتم منظمنا بجميع الحالات التي يكون أصحابها قيد الاعتقال، ونهتم بكافة القضايا المتعلقة بالمكانة القانونية والاعتقال والطرء. عملنا في البداية مع العمال الأجانب، لكننا في السنوات الأخيرة بدأنا نهتم بقضايا لاجئين أفارقة. قمنا على مدار سنوات بتقديم دعوى كثيرة تطالب بإطلاق سراح أطفال. في العام ٢٠٠٧ قررت المحكمة منح مساعدة قانونية من جانب الدولة لأطفال بدون ولي أمر، وقبل ذلك كنا مضطرين لإرسال محام قبلنا حتى يهتم بهذه القضايا. أيضاً نجحنا بعد عدة سنوات في أن يزداد عدد الأطفال الذين يطلق سراحهم إلى المدارس الداخلية، ولدنيا الآن ٢٠٠ طفل تعلمون في المدارس الداخلية، و١١ طفلاً بدون ولي أمر في السجن، وسبب بقائهم في السجن هو عدم وجود مكان شاغر لهم في المدارس الداخلية.»

(*) سؤال: ما هي الظروف التي يعيش فيها الأطفال الذين لا يملكون مكانة قانونية وإقامة في البلاد؟

روزيين: ظروف صعبة جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

(*) سؤال: ما هي الآثار النفسية على الأطفال ودور الوالدين في معالجة هذه الآثار؟

روزيين: دور الوالدين مهم جداً، من جهة هم ينالون خدمات تعليم جيدة في المدارس كأي طالب آخر في البلاد، ويساعدونهم في التأقلم مع مستوى الصف، في المقابل فإنهم محرومون من خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية حيث تتم معالجتهم فقط في الحالات الحرجة والخطرة، لكن إن كان الطفل مريضاً ويحتاج إلى عملية أو علاج لا تتم معالجته إلا إذا كانت حالته خطيرة، وحالتهم هذه تحرمهم من ممارسة أمور أساسية كثيرة في حياتهم.

(*) سؤال: هل زواج العاملة الأجنبية من إسرائيلي يفتح لها إمكان الحصول على إقامة؟

روزيين: اللاتي يتزوجن من إسرائيلي يهود يتمكن من البقاء بصحبة كبيرة جداً، لكن من خلال تجرئتي واطلعي على حالات عديدة، فإن من تتزوج أو تقيم علاقة مع عربي في البلاد من المستحيل أن تتاح مكانة قانونية.

اجتماعية تهتم بشؤون الأطفال.

أما أطفال طالبي اللجوء فيعتقلون على الحدود، قسم منهم يصل مع والديه، وقسم آخر يصل بدونهم وبدون أي مرافق. وقالت: نحن نقدر بأنه وصل قرابة الألف قاصر في السنوات الأخيرة بدون ولي أمر. ويشكل القاصرون ٣٪ من مجمل طالبي اللجوء الذين وصلوا منذ سنة ٢٠١٠ حتى سنة ٢٠١١. ويعتقل أطفال طالبي اللجوء مع والديهم في سجن «سهرونيم»، وينتقل الطفل الذكر عند بلوغه سن ١٢ عاماً إلى سجن الرجال ويصبح قاصراً بدون ولي أمر، وأيضاً فإن إمكانية اللقاء بين أفراد العائلة التي تمكث في نفس المكان محدودة جداً. ويتسع معتقل «سهرونيم» لـ ٣٠٠٠ سجين ويشغله اليوم ١٥٠٠ سجين، وحتى فترة ليست بعيدة مكث المعتقلون في خيم من قماش أثارت انتقاداً قاسياً حتى من النيابة العامة. وقد ناضلنا كثيراً حتى تم نقلهم إلى قسم ثابت، وعلى الرغم من ذلك أبلغنا الأطفال وأمهاتهم أن المبنى الجديد لا يدخله نور الشمس ولا تتوفر فيه خدمات تربية ويبقى الطفل ملاصقاً لأمه كل ساعات الليل والنهار.

ويتم إنتاج التسلسل، إطلاق سراح أطفال بدون ولي أمر، ما ساهم في إطلاق سراح الكثيرين منهم، وبقي حتى الآن ١٥ طفلاً مع أمهاتهم في المعتقل، و١١ قاصراً بدون ولي أمر، ولا توجد ميزات كافية لإطلاق سراحهم ووضعهم في مدارس داخلية.

«ميري» وعائلتها تعيشان

معتقلين في الهواء

«ميري» (١٨ عاماً) هي ابنة عاملة أجنبية من غانا، ولدت وترعرعت في إسرائيل مع باقي إخوتها الذين ولدوا هم أيضاً في البلاد، وجميعهم يعيشون في تل أبيب بدون إقامة وأي مكانة قانونية.

وتخفي ميري هذه الحقيقة عن أقرانها ومجتمعها، لذا أعلنتها عليها اسم «ميري» للتعمية على اسمها الحقيقي. تقول «ميري»: «هذا الوضع يجعل حياتي غير واضحة الملامح، ولا يمكنني التخطيط لأي أمر يتعلق بمستقبلي لأنه لا تتوفر معي هوية. طوال الوقت أفكر ما الذي يمكنني أن أقوم به الشهر القادم أو السنة القادمة، وأبقى عاجزة عن إيجاد إجابة. دائماً أكذب على صديقاتي وأبلغهم أنني أحمل هوية وأنني أذهب إلى هذا المكان أو غيره، لكنني لا أقوم بأي شيء مما أذكره أمامهن. ليس أمراً محبباً أن تكذب أمام الجميع، وهو محبب جداً.»

وأضافت: «تقدمت لامتحانات البجروت (التوجيهي)، لكن بسبب عدم حملي هوية لا يمكنني الحصول على شهادة البجروت، أو التقدم لاحقاً لامتحان البسيخومتري وإكمال تعليمي الأكاديمي. حياتي لا تسير في اتجاه واضح. أعيش مع أمي وباقي إخوتي، وجميعنا بدون هوية ومعلقين في الهواء، نحن أربعة أشقاء، ذكران وأنثيان. أخي الصغير ولد في البلاد لكن لكونه لا يحمل هوية ومعاش أمي لا يكفينا اضطررت لأن ترسله إلى غانا لتعمل أمي في إحدى الروضات وتتلقى معاشاً بقيمة ٣ آلاف شيكل، أي أقل من الحد الأدنى للأجور، ولا تتاح أية مساعدات.»

عدد محدود حصل على الإقامة الدائمة

ورفضت طالبات الكثيرين

حدثتنا الناشطة سيجال روزين من «مركز مساعدة العمال الأجانب» عن نشاط المركز في كل ما يتعلق بقضايا اعتقال الأطفال.

مكتبة «المشهد» كتب إسرائيلية جديدة

عن دور المعركة على الوعي في

حروب إسرائيل الجديدة!

اسم الكتاب: «حرب ميديا»

تأليف: نحمان شاي

إصدار: منشورات «يديעות أحرונوت»، ٢٠١٣

يعتبر كتاب «حرب ميديا» أول كتاب باللغة العبرية يبحث في موضوع نظرية الدبلوماسية العامة وموقعها في المعركة على الوعي في الحروب بين الدول وبين الأوطان والمنظمات المسلحة غير الدولانية.

و جاء في تقديم الكتاب: لقد تحولت المعركة على الوعي في السنوات الأخيرة إلى معركة شديدة الأهمية في إسرائيل والعالم، إذ لم يعد مهماً حقاً ما يحدث على أرض الواقع، وإنما ما تلتقطه عدسة الكاميرا وما يبث على شاشات التلفزة والشبكة العنكبوتية، وهي «جبهة جديدة تعمل في صالح منظمات الإرهاب وحرب العصابات في صراعها ضد دول ديمقراطية»، كما أنها تستخدم كأداة قتالية تؤثر أيضاً على المعنويات وعلى عملية اتخاذ القرارات.

ويستعرض الكتاب «الطريق والمصراعات التي تخوضها دولة إسرائيل في هذه المعركة»، والنموذج الذي طوّرته، والذي «يمكن أن يشكل مثلاً يحتذى به من جانب دول ليبرالية - ويمتثل لأخرى تتخذ مصراعات دامية». وتجدر الإشارة إلى أن مؤلف الكتاب، د. نحمان شاي، وهو عضو في الكنيست الحالي، يعد من رجال الدعاية والإعلام البارزين في إسرائيل، حيث تولى مناصب عديدة في هذا المجال، فيما مضى، ومن ضمن ذلك منصب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إبان حرب الخليج الأولى العام ١٩٩١، ورئيساً لجهاز الدعاية الإسرائيلي في بداية

الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠. وقد نالت رسالته للكتب الدكتوراه، التي يستند عليها هذا الكتاب، جائزة أبحاث أمن إسرائيل، على اسم منير وراجل تششيك للعالم ٢٠١٢، والتي يمنحها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب.

إطلالة إسرائيلية على

ثورات «الربيع العربي»

اسم الكتاب: «ربيع عربي؟»

تحرير: إفرايم عنبار

إصدار: منشورات «يديעות أحرונوت»، ٢٠١٣

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة مقالات تتناول ثورات «الربيع العربي» التي أدت إلى هزات سياسية قوية في الشرق الأوسط، وشكلت تحدياً للوضع القائم وللنظم والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المنطقة. وتسعى مقالات الكتاب إلى تقديم إجابات على سلسلة من الأسئلة التي تثيرها أحداث وثورات «الربيع العربي» التي اندلعت في عدد من الدول العربية خلال العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢. ومن ضمن هذه الأسئلة: من الذي يقف وراء هذه الثورات؟ هل يدور الحديث حقاً على «ربيع عربي» على غرار «ربيع الشعوب»؟ ما هي الوجهة التي يسير نحوها العالم العربي بصورة عامة، والشرق الأوسط بصورة خاصة؟ ويشخص المشاركون في كتابة المقالات، والذين يعملون في مجالات بحثية متنوعة في إطار «مركز بيغن- السادات للبحوث الاستراتيجية»، في جامعة «بار إيلان» عدة اتجاهات تشير إلى أن العالم العربي ما زال يلاقي صعوبة في مواجهة تحدي العصرية، ولا يتفق هؤلاء مع الميول والأراء المتفائلة التي تبديها بعض المحافل

والأوساط الأكاديمية والصحافية والسياسية في إسرائيل تجاه أحداث وتطورات «الربيع العربي». ويقدمون عوضاً عن ذلك، تحليلات أولية لمجريات الأحداث السياسية، على اعتبار أن العالم العربي ما زال في خضم عملية تغيير تتسم بانعدام اليقين.

ويقترح سائر المشاركون في تأليف الكتاب «زاوية نظر أكاديمية معمقة ومتبصرة تجاه ما يجري هنا والآن». يشار إلى أن محرر الكتاب، البروفسور إفرايم عنبار، المتخصص في مشاكل الأمن القومي في الشرق الأوسط، هو بروفسور في العلوم السياسية في جامعة «بار إيلان» ويشغل منصب مدير «مركز بيغن- السادات للبحوث الاستراتيجية».

جدل «اليمين» و«اليسار»

يعيون أحد كتّاب المستوطنين!

اسم الكتاب: «أراض مقابل حلم»

تأليف: حجابي سيفل

إصدار: منشورات «يديעות أحرונوت»، ٢٠١٣

يقترّب الجدل الساخن حول «الأرض» و«السلام» من عامه الخمسين. ويقطع الحد الفاصل ليس فقط آراء وجهات نظر متعارضة، وإنما أيضاً خلافاً شديدة فيما يتعلق بالمصطلحات التي يفترض أن تصف واقع الحياة في هذا البلد. في هذا الكتاب «أراض مقابل حلم»، يدون الصحافي والكاتب الإسرائيلي المعروف حجابي سيفل، مذكراته «غير الخصوصية»، وبقما جاء في تقديم كتابه الجديد الذي يتضمن مقالات وتقارير شاملة، يسترجع ويوثق فيها الأحداث المهمة التي شهدتها المنطقة ويتوصل للكاتب إجمالاً إلى استنتاجات مختلفة عن

إعداد: سعيد عيش



حرب ميديا.

أراض مقابل حلم.

ربيع عربي؟

على رواية مفاجئة فيما يتعلق بموقف دافيد بين غوريون من مسألة المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧، وعلى وصف غير مالوف لليلة التي اغتيل فيها رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين، وأشيء آخر من ضمنها توثيق لعلاقات أريئيل شارون مع جمهور المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة. يشار إلى أن مؤلف الكتاب، حجابي سيفل (مواليد العام ١٩٥٧) مستوطن يقيم في مستوطنة «عوفرا» قرب رام الله، وعمل محرراً لمجلة «نيكوداه» (لسان حال المستوطنين في الضفة الغربية)، ومديراً لقسم الأخبار في محطة إذاعة المستوطنين، «القناة ٧»، وهو من كتاب الأعمدة في مجلة «مكور ريشون» وصحيفة «يديעות أحرונوت»، وصدرت له عدة كتب منها «أخوة أعزاء» و«بيميت- النهاية» و«خمس دقائق من كفار سابا».

استنتاجات التيار المركزي في الصحافة الإسرائيلية، يتضح من خلالها أن لديه ملاحظات وتحفظات، ليس فقط فيما يتعلق بمواقف «التيار المركزي» وإنما أيضاً تجاه الوقائع التي يعرضها هذا التيار ذاته. ويصوغ سيفل تقاريره على شكل سرد قصصي مترايب، يبدأ قبل حوالي عشرين عاماً من اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧، ويرسم صورة للاعبين الرئيسيين في «الجدل الكبير» بين اليمين واليسار في إسرائيل، ويتوقف عند أحداث مفصلية ليس لها في الظاهر علاقة بهذا الجدل، لكنها في الواقع مرتبطة به أشد الارتباط، ومن هذه الأحداث على سبيل المثال، معركة الانتخبات الإسرائيلية الساخنة التي جرت في العام ١٩٦٥، ووقف إطلاق النار (في حرب الاستنزاف) الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل ومصر العام ١٩٧٠.

ويحتوي الكتاب بين دفتيه - كما جاء في تقديمه-

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم يعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي